الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945 –قالمة–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ

الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري بين الحربين العالميتين 1919-1939

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

من إعداد الطلبة:

1/ بن نخلة راوية

2/ بوسلامة فاطمة الزهراء

تحت إشراف:

الدكتور: عبد الكريم قرين

أعضاء لجنة المناقشة

الرقم	الأستاذ	الجامعة	الرتبة العلمية	الصفة
1	الحواس غربي	جامعة 08 ماي 1945	أستاذ محاضر (أ)	رئيسا
2	عبد الكريم قرين	جامعة 08 ماي 1945	أستاذ محاضر (أ)	مشرفا
3	ياسر فركوس	جامعة 08 ماي 1945	أستاذ محاضر (أ)	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022م

بسم الله الرحمان الرحيم

﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا اِلَّا إِيَّاهُ وَبِالوَالِدَيْنِ اِحْسَانَا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الِكبَرَ

أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا فَلاَ تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَولًا كَرِيمًا(23)

وَاِخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّل مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّي إِرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرَا﴾

شكـــر وتقديـــر

أول من نشكر ونحمد أناء الليل وأطراف النهار هو العلي القهار الأول والآخر والظاهر والباطن الذي أغرقنا بنعمه التي لا تحصى فله جزيل الحمد والثناء هو الذي أنعم علينا إذ أرسل فينا عبده ورسوله محمد بن عبد الله أزكى الصلوات وأطهر التسليم عليه، أرسله بقرآنه المبين فعلمنا ما لم نعلم وحثنا على طلب العلم.

لله الحمد كله والشكر كله أن وفقنا وألهمنا على المشاقة التي واجهتنا لإنجاز هذا العمل المتواضع

والشكر موصول الى كل معلم أفادنا من بداية مسيرتنا الدراسية الى غاية وصولنا لهذه اللحظة.

الإهـــداء

لك ربي أسجد سجود الشكر داعية ايّاك أن تنفع بهذا العمل كل من قرأه وتجعله صدقة جارية في مماتي.

الى من كلله بالهبة والوقار الى من علمني العطاء دون انتظار الى من أحمل اسمه بكل إفتخار

الى كلتا أنامله ليقدم لنا لحظة السعادة الى من ستبقى كلماته نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد الى الأبد

أبي الغالي

الى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكونون ذاتها الى من حملتني وعانت الصعاب من الأصل الى ما أنا فيه الى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقها ولا الأرقام يمكن أن تحصي فضلها

أمي الغالية

الى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذاكرهم فؤادي

أخواتي

الى براعم العائلة: سيدرا، جواد، جود، عبد الرحمان، آدم

الى أختي التي لم تلدها أمي من تحلت بالأخاء وتميزت بالوفاء والعطاء الى من سعدت وعشت أجمل أيامي معها... **راوية**.

الى نفسي بكبواتها وانتصاراتها....

الى الحياة بعثراتها وعبراتها....

الى كل من ساندني ومد يد العون...

أهدي هذا العمل المتواضع راجية من المولى التوفيق والسداد

فاطمة الزهراء

الإهـــداء

الى من فطرني على دين الإسلام فقدرني وهداني على إنجاز هذا العمل رب العرش العظيم الى من

قرأ بعدها سئل فكانت الهداية لأمة جمعاء سيد الخلق محمد ﷺ

الى أحباب رسول الله ﷺ

الى من ارتبط اسمها بالجنة فقال عليه السلام الله الجنة تحت أقدام الأمهات أهدي هذا العمل الى

أعز ما أملك في الوجود الوالدين الكريمين.

الى من علمني معنى الإرادة والعزيمة الى من بكت لنضحك وأرقت لننام وسهرت لنشفى اليك: أمي

العزيزة.

الى من علمني معنى الكفاح والنضال وكان قوتي في حياتي اليك **أبي العزيز**.

الى ومز المحبة والوفاء الى من ساندني ووقف معي اليك أخي **محمد نورهان رجاء أميرة مريم توفيق**

الى صديقة دربي والى أختي التي لم تلدها أمي **زهراء**

أهدي هذا العمل المتواضع راجين من المولى التوفيق والسداد

راوية

قائمة المختصرات:

التسمية الكاملة	باللغة العربية	باللغة الفرنسية
ميلادية	م	
هجرية	هـ	
طبعة خاصة	طخ	
جزء	ج	
دون طبعة	دط	
دون سنة	دس	
دون رقم طبعة	درط	
دون سنة نشر	د.س.ن	
صفحة	ص	
ترجمة	تر	
اشراف	اشر	
دون مكان نشر	د.م	
دون تاريخ نشر	د.ت.ن	
مجلد	م	
عدد	ع	
الوكالة الوطنية للنشر والتوزيع		ANEP

مقدمة

ان سياسة الاحتلال الفرنسي للجزائر هدفت الى بسط نفوذها والاستيلاء على منطقة شمال افريقيا لذا عمد الفرنسيون الى تجريد الشعب الجزائري من أملاكه وثرواته والطعن في كرامته الوطنية والقومية، وتعتبر الفترة الممتدة ما بين الحربين 1919– 1939 من أهم فترات تاريخ الجزائر خلال القرن الماضي حيث شهد القرن العشرين تحولات جذرية عالمية ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية انعكست على أوضاع الجزائر في مختلف جوانبها وخاصة الجانب الاجتماعي، حيث حدثت تفاعلات داخلية وتطورات ديموغرافية و معيشية وصحية، وهذا ما سنتناوله في مذكرتنا التي تضمنت دراسة أوضاع الجزائر الاجتماعية للشعب الجزائري ما بين الحربين العالميتين.

أهمية الموضوع:

يتناول هذا الموضوع الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري بين الحربين العالميتين (1919– 1939) وهو موضوع يصور لنا الواقع المعاش والتحولات الاجتماعية في الجزائر في ظل السياسة الاستعمارية التي طبقتها سلطة الاحتلال المبنية على الإرهاب والتشريد والاضطهاد، فإستخدمت كل الوسائل المتاحة من أجل إخضاع السكان الجزائريين، فكان لها تأثير على العلاقات بين الجاليات السكانية المشكلة للمجتمع الجزائري، ونتيجة لهذه السياسة التعسفية أقدمت مجموعات كبيرة من السكان الجزائريين على الهجرة نحو المشرق وفرنسا.

أما الأهمية المعرفية والعلمية لهذا الموضوع تكمن في طرحه لعدة قضايا مهمة منها النمو الديموغرافي، توزيع السكان، اضافة الى المشاكل التي شهدها المجتمع الجزائري من فوارق وتميز طبقي في الأجور، اضافة الى مشكلة الهجرة، كذلك تركيز الدراسة على الجانب الاجتماعي وحسب اطلاعنا على معظم الدراسات ركزت على الجانب السياسي والعسكري وأهملت هذا الجانب الذي هو قاعدة وأساس كل التحولات التي شهدتها الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

- ✓ الدافع الذاتي من أجل الاطلاع على حقيقة الأوضاع الاجتماعية في الجزائر ما بين (1919- 1939) وكشف الغموض عنها.
- ✓ التعرف على المجتمع الجزائري، تركيبته السكانية ووضعيته المعيشية.
- ✓ الإسهام في توضيح أسس العلاقات والروابط الاجتماعية المتحكمة في المجتمع الجزائري.
- ✓ محاولة إبراز دور الهجرة ومدى تأثيرها على هجرة المهاجرين نحو الخارج و مساهمة المهاجرين في تطوير الحركة الوطنية الجزائرية.
- ✓ والأهمية البالغة للموضوع الذي يتناول فترة مهمة في تاريخ الجزائر المعاصر.

الإشكالية:

تتمثل إشكالية هذا الموضوع في: كيف كانت الأوضاع الاجتماعية في الجزائر ما بين 1919- 1939؟ وسنحاول الإجابة على هذه الإشكالية من خلال مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما هي أهم التركيبات السكانية التي كان يتشكل منها المجتمع الجزائري؟ وفيما تكمن العلاقة بينهم؟
- كيف كانت الحالة المعيشية والصحية للجزائريين؟
- ما هي الدوافع التي أدت إلى الهجرة؟ وكيف أثر المهاجرون الجزائريون بتغيير مسار الحركة الوطنية؟

حدود الدراسة:

حددنا فترة ما بين الحربين العالميتين 1919- 1939 كإطار زماني لدراستنا على اعتبار سنة 1919 تمثل مرحلة بداية هامة في تاريخ الجزائر كما عرفت الجزائر خلال هذه الفترة تحولات اجتماعية في ظل السياسة الاستعمارية، وتوقفنا في سنة 1939 لأن هذا التاريخ يمثل بداية الحرب العالمية الثانية وهي مرحلة جديدة من التاريخ الجزائري.

اما الاطار المكاني في الموضوع فتمثل الجزائر قاعدة ومحور هذه الدراسة بالتركيز على المجتمع لمعرفة تطوراته وكل ما يتعلق به دون إهمال المجتمع الأوروبي بالجزائر في بعض الجوانب الخاصة كتطوره الديموغرافي تركيبته البشرية.

المنهج المتبع:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج التاريخي الوصفي الذي يعتمد على وصف وتحليل المادة وذلك من خلال وصف الاحداث والاوضاع التي كانت تعيشها الجزائر تحت ظل الاستعمار الفرنسي المرتبطة بالجانب الاجتماعي بالإضافة الى المنهج التحليلي من خلال دراسة وتحليل الأوضاع التي كانت سائدة في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية.

الصعوبات:

لا يوجد بحث علمي يخلو من الصعوبات، وبذلك واجهتنا بعض الصعوبات من بينها:

- ضيق الوقت لأن الموضوع فيه معلومات كثيرة ومتنوعة ما تطلب منا جهدا إضافيا للبحث عن الحقائق التاريخية الأكثر دقة ووضوحا.

خطة البحث:

للإلمام بجوانب الدراسة وللإجابة عن الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية، قمنا بتقسيمها إلى: مقدمة وثلاث فصول وخاتمة وملاحق.

فالمقدمة تناولت مدخلا للموضوع، وقد خصصنا الفصل الأول للحديث عن الوضعية الديموغرافية وتأثيرها بالحرب وفيه تحدثنا عن السكان الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين الوافدين ويهود الجزائر، واخيرا تطرقنا للعلاقات بين الجالية السكانية.

أما الفصل الثاني كان بعنوان مظاهر تدهور الحياة الاجتماعية، تحدثنا فيه عن الأوضاع المعيشية والصحية ومصادرة الأراضي ومشكلة البطالة، كذلك السياسة التعليمية التي انتهجتها السلطات الاستعمارية في الجزائر التي أدت إلى الجهل والأمية، وأخيرا الأوضاع الاجتماعية للمرأة.

عالجنا في الفصل الثالث محاولات الجزائريين في تحسين وضعهم الاجتماعي حيث تحدثنا عن أسباب الهجرة الجزائرية واتجاهات حركة المهاجرين نحو المشرق وفرنسا، وكذلك دور المهاجرين وتأثيرهم على الحركة الوطنية.

وأنهينا البحث بخاتمة استعرضنا فيها الخلاصات والنتائج المتوصل إليها.

أهم المصادر والمراجع:

اعتمدنا في أنجاز هذا الموضوع على مجموعة من المصادر المراجع:

- كتاب كمال كاتب الذي جاء تحت عنوان أوروبيون أهالي ويهود الجزائر 1830- 1962، تحدث فيه الكاتب على التركيب السكانية في الجزائر والعلاقات التي كانت سائدة آنذاك.
- كتاب هذه هي الجزائر للمؤلف أحمد توفيق المدني، وقد تطرقنا فيه إلى أصل العناصر السكانية المشكلة للمجتمع الجزائري.
- كتاب تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير، للمؤلف شارل روبير أجيرون.
- كتاب الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي 1830- 1962، للمؤلفة عدة بن دامة حيث تحدث عن الأوضاع التي كان يعيشها الشعب الجزائري وتحدث عن الصراعات التي انجرت عن تلك السياسة.
- كتاب المؤلف جمال قنان تحت عنوان التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار 1830- 1944، تحدث فيه الكاتب عن وضعية تعليم الأهلي وسياسة الإدارة الفرنسية تجاه التعليم.
- كتاب محفوظ قداش، الذي جاء بعنوان تاريخ الحركة الوطنية 1919- 1939، تحدث عن تطور الحركة الوطنية بين الحربين وظهور الأحزاب الوطنية.

الفصل الأول: الوضعية الديموغرافية وتأثيرها بالحرب

المبحث الأول: السكان الجزائريون.

المبحث الثاني: المستوطنون الوافدون.

المبحث الثالث: يهود الجزائر.

المبحث الرابع: العلاقات بين الجالية السكانية.

سنتحدث في الفصل الأول عن تكوين المجتمع الجزائري و تشكيلاته الاجتماعية حيث يتكون من السكان الأصليين واليهود الذين يعتبرون من أقدم العناصر السكانية في الجزائر بالإضافة الى المستوطنين الأوروبيين، كذلك سنتطرق الى العلاقات السكانية بين الجاليات السكانية الثلاث حيث كانت الفترة الاستعمارية مليئة بالأحداث.

المبحث الأول: السكان الجزائريون:

يتألف شعب الجزائري من مزيج ثري من الثقافات والتراث ويمكن تقسيمهم الى مجموعتين رئيسيتين: الأمازيغ (البربر) السكان الاصليون لشمال افريقيا، فالأمازيغ موجودون في جميع أنحاء المغرب العربي ويتحدثون لغات مختلفة من عائلة اللغات الامازيغية، في الجزائر يعيش معظم الأمازيغ في منطقة القبائل والمناطق الجبلية الاخرى حيث أن معظم الجزائريين يعتبرون أنفسهم عربا ويتحدثون اللغة العربية الدارجة، جاء العرب إلى الجزائر مع الفتوحات الإسلامية في القرن السابع ميلادي ولعبوا دورا كبيرا في نشر الإسلام والثقافة العربية في المنطقة، على مر القرون و وامتزج العنصران العربي والامازيغي تحت راية الإسلام وفي دائرة العروبة.[1]

بالإضافة إلى ذلك، يعيش البعض في المناطق الصحراوية ويشكلون مجتمعات تتألف من قبائل رحل وسكان مستقرين في الواحات والقصور، هذه المجتمعات تتميز بنسيج اجتماعي متماسك وروابط أسرية قوية رغم ذلك تحدث بعض الخصومات بين القبائل والسكان المستقرين.[2]

1. صعوبة تحديد الوضعية الديموغرافية:

أن التضارب في الأرقام المقدمة كانت واضحة جدا بين مختلف المؤرخين الذين تناولوا هذا الموضوع، وما يجعل تحديد عدد السكان في الجزائر وفي تلك الفترة صعبا جدا، حيث يرى أغلب المؤرخين بأن عدد السكان بالجزائر لا يتجاوز ثلاثة ملايين غداة الاستعمار الفرنسي سنة 1830، فيما يرى البعض منهم بأن عدد سكان الجزائر آنذاك قدر بـ: 10 ملايين نسمة، ويؤكد بأن هذا الرقم هو الأقرب إلى الحقيقة وهي النسبة التي دافع عنها العديد من المعاصرين لتلك الفترة أمثال حمدان بن عثمان خوجة في كتابه المراة الذي جاء

[1] أحمد توفيق المدني، هذه الجزائر،[د، ط]، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 2001، ص ص 28، 32.

[2] أحميدة عمراوي وآخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844م-1916م، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009، ص 144.

فيه[1] بأن الجزائر سكانها عشرة ملايين نسمة يتوزعون ما بين المدن والقرى وموانئ وأرياف غير أن في الجزائر الجزء الأكبر من السكان الذين يمثلون مصدر الثروات خارج المدن يطلقون اسم البدو.[2]

عمل الاستعمار على تزييف هذه الأرقام والملاحظات في تحديد عدد السكان الجزائريين ليبرر احتلاله على أساس أن الجزائر خالية تقريبا من السكان الذين لا يتعدى عددهم مليون نسمة حسب تقديره لهم.[3]

يفسر تراجع عدد السكان الى ثلاثة ملايين نسمة في الفترة الممتدة بين 1830- 1837 الى انتشار الامراض والاوبئة (الجذري) 1834-1837، الكوليرا بين 1849- 1850، التيفوس عام 1842 والتي أودت بحياة 40,000 ضحية، اضافة الى المجاعة التي عرفتها الجزائر في عام 1850، فيرجع تفسير انخفاض السكان إلى أسباب اقتصادية كإرتفاع أسعار المواد الغذائية والتي أدت إلى هجرة السكان من الأرياف إلى المدن.[4]

يذهب البعض الآخر من المؤرخين ومنهم " **كزافييه ياكونو**" على أن عدد الجزائريين أقل من ثلاثة ملايين وهو رقم اقرب نوعا ما الى الواقع بدليل أنه لو كان عدد السكان 10 ملايين، فإنه لا يعتقد بأن الجيش الفرنسي سينجح في عملية الاحتلال.[5]

---

[1] محمد قريشي، الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى 1945م-1954م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، اشر: بن سلطان عمار، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 80.

[2] حمدان بن عثمان خوجة، المراة، تر: محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، الجزائر، 2005، ص 13.

[3] اندري برنيان وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 200.

[4] مصطفى خياطي، الطب والأطباء خلال الفترة الاستعمارية، منشورات ANEP ، طبعة المؤسسة الوطنية للإتصال، النشر والاشهار، وحدة الطباعة، الرويبة، 2014، ص 23.

[5] رشيد مياد، التطور الديمغرافي لسكان الجزائر بين السنوات 1900-1954، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد 2، ع 04، جوان 2014، ص 242.

يرى الباحث بوتان **Boutin** على أن عدد سكان الجزائر كان يقدر ما بين 2.8 مليون الى 3 ملايين نسمة سنة 1808، حيث ذكر شالي **W.Shaler** أن عددهم أقل من واحد مليون نسمة سنة 1826 بينما جاء تقديرهم ما بين 1.8 مليون الى 1.9 مليون نسمة سنة 1830 حسب "جريدة العلوم العسكرية" "**Journal des sciences militaires**" الفرنسية، ومن جهته الباحث " **Juchereau de saint-denys**" قدر عدد سكان الجزائر بحوالي 800 ألف نسمة سنة 1831.[1]

حسب جدول المؤسسات الفرنسية سنة 1846، فإن اجمالي عدد سكان الجزائر (تل وصحراء) يقدر بـ 3 ملايين نسمة على الأقل.[2]

قدم نوشي (**Noushi**) من جهة رأيا حدد به سكان المدن الجزائرية بنسبة تتراوح ما بين 10% و20%، بينما ذهب ناصر الدين سعيدوني الى القول: ان عدد السكان الجزائريين في المدن والحواضر لم يتجاوز في احسن الاحوال 6% بينما ذهب بعض الدارسين إلى اعتبار نسبة 5 إلى 10% هي نسبة سكان المدن الجزائرية كلها وهي النسبة التي ترجع مطابقتها لواقع المجتمع الجزائري في ذلك العهد.[3]

وقد تقرر إجراء أول إحصاء إداري رسمي للسكان بالجزائر في سنة 1856، حيث بلغ عدد سكان الجزائريين أكثر من **2.307.349** وهذا دون حساب سكان المناطق غير مختلفة مثل بلاد القبائل ومناطق الصحراء لأن منطقة القبائل لم تحتل إلا في سنة 1857، أما الصحراء فلم يتم إحصاء كل سكانها واقتصر الإحصاء على شريط ورقلة، عين الصفراء.[4]

---

[1] حسن تومي، حجم سكان الجزائر اثناء حقبة الاحتلال الفرنسي، قراءة كمية موضوعية في المعطيات المتوفرة، الجلد 21، ع 02، السنة 2021.

[2] كمال كاتب، أوروبيون أهالي ويهود بالجزائر 1830-1962م، تر: ومضان زيدي، ط-خ، دار المعرفة، الجزائر، 2011، ص 35.

[3] أحميدة عمراوي وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954، ط-خ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية اول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 10.

[4] محمد قريشي، الأوضاع الاجتماعية، المرجع السابق، ص 34.

نتيجة تدهور وضعية السكان المعيشية بشكل رهيب، فإن المناطق الجنوبية أصبحت تحت وطأة الفقر والمجاعة والأمراض والأوبئة الفتاكة، بعدما صدرت معظم ممتلكاتهم وتعرضهم لمختلف وسائل الاستعمار الفرنسي البشعة، الامر الذي ادى إلى تناقص عدد السكان، ولقد سجل " سات" هذا التناقص على سكان واحات قرارة وتوات و تيديكلت، كما سجل لنا أندري نوشي بشأن هذا التراجع بقوله: " ... فانخفض عدد سكان توات وغرارة و الساورة واندثر منهم 4.000 الى 8.700 نسمة بين سنتي 1906 1921"[1].

ان الضغط السكاني الذي كان ضعيفا في بادئ الامر بسبب الاوضاع التي كان يعيشها السكان الجزائريون ثم تزايد بانتظام، بقي في الحقيقة مستقرا ومعتدلا حتى عام 1930 غير أنه أدى الى افقار طبقة ريفية لم تكن مواردها تنمو والمسلمين الذين كان عددهم 2.733.000 نسمة في عام 1861 وارتفع إلى 3.577.000 نسمة في عام 1891 ليصل الى حوالي 4.923.186 نسمة في عام 1921 وفي حوالي عام 1930 يمكن القول أن عدد السكان قد تضاعف في 70 سنة.[2]

وما يفسر هذا الضعف هو الحرب التي ابعدت عدد كبير من التباين عن الجزائر زيادة على أزمة 1920.[3]

2. نسبة النمو الديموغرافي:

كان عدد الجزائريين المقيمين في مختلف الدوائر في تلك الفترة يقدر بحوالي 1.140.000 نسمة وكان عدد السكان في المدن الكبرى وفي الدوائر التي تشكل فيها الاستعمار واستقر اما اقل من عدد الأوروبيين مثل ما كانت عليه الحال في وهران وسيدي

[1] أحميدة عميراوي وآخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844–1919، المرجع السابق، ص 148.

[2] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة 1871–1954، تر: عيسى عصفور، ط 1، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص 103.

[3] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 191–1939 ج1، تر: أحمد البار، ط–خ، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص 19.

بلعباس وأما مساوية له كما في الجزائر وعنابة، باستثناء دائرتين عسكر وتيزي وزو، وقد كانت نسبة السكان تساوي أربعة جزائري مقابل أوروبي واحد تقريبا.[1]

وفيما يلي جدول يوضح النمو الديمغرافي لدى السكان الجزائريين:[2]

المرحلة	نسبة النمو
1926-1921	%0.19
1931-1926	%1.64
1936-1931	%2.10
1948-1936	%1.8

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة النمو ظلت منخفضة إلى غاية سنة 1925 وهذا الارتفاع معدل الولادات والوفيات إلى أنه لاحظه في الفترة ما بين 1931 الى 1936 ارتفاع في عدد سكان جزائريين حيث بلغت أقصاها، فقدرت بزوج فاصل 2,10% وهذا الارتفاع معدل الولادات والانخفاض النسبي لمعدل الوفيات، ولوحظ ايضا ارتفاع في عدد السكان ب 1.8% بين سنة 1936 الى 1948 رغم المرحلة الصعبة التي كانت تمر بها البلاد خلال الحرب العالمية الثانية وما عاقبتها من انتشار الأوبئة والأمراض.

إن نمو سكان كان مختلفا كثيرا بطبيعة الحال في الأرياف وفي المدن، ولقد بلغت عدد السكان الجزائريين في البلديات المختلطة الشمالية بـ: 3.790.670 نسمة في سنة 1936 بنسبة 15.3% بينما سكان البلديات التامة إصلاحيات 1.780.600 زادوا بنسبة 33.9%، وبالرغم من أن الطابع الريفي لا زال هو المتغلب فقد أصبحت كل المدن الجزائرية التي

[1] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 20.

[2] كمال كاتب، المرجع السابق، ص 329.

تشتمل على أغلبية أوروبية في البداية قد تحولت في فترة وجيزة إلى مدن أكثرية سكانها جزائرية.[1]

أما فيما يخص مسار التعمير فإننا نلاحظ على الاقل أنه مس المقاطعات الثلاث الكبرى للبلد بصورة مختلفة، وكانت نسبة سكان المدن قد بلغت 10,7% ناحية قسنطينة و13,7% في سنة 1926، أما بمقاطعة الجزائر فقد كانت 19% في سنة 1906 22,2% في سنة 1926 واخيرا بمقاطعة وهران التي كانت عدد سكان المدن فيها مرتفعا قدرت ب 24,6% في سنة 1906 والى 28,3% في سنة 1926.[2]

وعليه اضطر الكثير من سكان الأرياف النزوح نحو المدن بسبب مختلف الظروف التي كانت في أغلب الأحيان غير مساعدة على بقاء الفلاح في أرضه، ونتيجة لذلك تفاقمت هجرة الريفيين نحو المدن، إلا أنه على الرغم من عمليات الابادة والنزوح الريفي المتزايد فإن نسبة السكان بالأرياف ظلت مرتفعة قدرت بـ: 81% يسكنون الأرياف 19% يسكنون المدن.[3]

المبحث الثاني: المستوطنون الوافدون:

1. مرحلة ا إغراء مواطني فرنسا بالاستقرار في الجزائر:

لقد شجعت الحكومة الفرنسية على الهجرة إلى الجزائر، قصد تكوين مجتمع أوروبي قادر على الوقوف في وجه المواطنين الجزائريين ففتحت المجال للشعوب الأوروبية المتعطشة الى الثراء السريع فعملت كل ما في وسعها من اجل اقناع هذه الشعوب بالتوجه نحو الجزائر.[4]

---

[1] عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2011، ص 321.

[2] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 الى اندلاع حرب التحرير 1954، ج2، تر: عياش سلمان، ط1، الجزائر، دار الأمة، 2008، ص 747.

[3] عدة بن داهة، الاستيطان والصرع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي 1830م-1962م، ج2، ط-خ، (د.م.ن)، 2008، ص 60.

[4] محمد قريشي، مرجع سابق، ص 26.

فالمعمرون في أرض الجزائر يتفرعون من فرعين أساسيين أبناء فرنسا الأصليون سواء قدماء الجنود الذين استوطنوا البلاد أو النازحون الى الأرض الجزائرية وقد استثمرها وتوطن بها ثم الأجانب من اسبانيا وايطاليين ومالطيين وغيرهم الذين احرزوا الحقوق الفرنسية فأصبحت تعتبر فرنسا بصفة رسمية وكان اكتسابه للحقوق الفرنسية وقد نتج عن هذين الفرعين الأساسيين من أبناء فرنسا و الاجانب المجنسين فرع ثالث وهو أكبر الفروع فرنسية بالجزائر وهو صاحب القوة والسلطان في هذه البلاد ذلك هو قسم الجزائريين الفرنسيين الذين ولدوا في أرض الجزائر من ابناء وامهات وأجانب.[1]

حتى الاحصائيات الاولى، لم تكن لدينا معطيات تسمح بتصميم وصول المعمرين للجزائر ومتابعة توزيعه حسب المناطق وهذا ما جعل الإدارة تولى اهتماما كبيرا لهذا الموضوع منذ سنة 1833 فهؤلاء السكان تنتقل من بضعة الاف الى 280.000 تقريبا بين سنوات 1833- 1872 رغم نسبة الوفيات المرتفعة.[2]

في عهد المارشال بيجو ارتفعت نسبة الاستيطان حيث اقنع آلاف من الأوروبيين بالهجرة إلى الجزائر من خلال الإشهار التي كانت تقوم بها فرنسا في بلادها حيث وصل إلى الجزائر في الفترة الممتدة من 1840 الى 1846 حوالي 19,887 مهاجر وعاد في نفس الفترة عدد كبير منهم إلى أوروبا لأسباب مختلفة وعلى هذا الأساس ارتفع عدد الأوروبيين في سنة 1847 حيث كان العدد 47.274 مقابل 62.106 وخاصة الإسبان 31.528 كفلاحين وعمالا حفارين، ومالطيين 8.758 وألمانيا وسويسريين 8.624 وايطاليين 8.175 وفي عهد الجمهورية الثانية وخاصة بين 1848 و1850 استقبلت الجزائر مواكب من المهاجرين لتعمير 42 قرية فلاحية.[3]

[1] أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المطبعة العربية، د ط، ص ص 151، 152.

[2] كمال كاتب، المرجع السابق، ص 54.

[3] محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830م-1954م، تر: محمد المعراجي، ط خ، منشورات ANEP، وزارة المجاهدين، (د.ت)، ص 159.

2. مناطق استقرار معمرون بكثرة وتعدادهم:

عرفت الزيادة الطبيعية لدى الأوروبيين تطور كبير ويعود ذلك الى خوف المستوطنين من الوقوع تحت سيطر الجزائريين والأرقام تؤكد ذلك التفوق الديموغرافي له آثاره ولذا اصبحت زيادة نسبتهم ضرورة ملحة لهم لمواجهة التطور الكمي للجزائريين ونتيجة لذلك أصبح من الضروري اقناع الاوروبيين إما بالهجرة الى الجزائر أو الاستقرار بها.[1]

تمركز الايطاليين و المالطيين في الشرق الجزائري خاصة في المدن الساحلية فنجد أن المالطانيون تمركز في عنابة سكيكدة سنة 1873 وهم تجار في مقاطعتهم ام مزارعين مثل الماهويين في الغرب اشتغلوا في تمويل الجيش الفرنسي في السنوات الأولى للاستعمار أما الإيطاليون من الجنوب الإيطالي ومن صقلية وتعتبر هجرتهم عصر مهم للحركة العامة للهجرة الإيطالية وذلك نتيجة الأزمة الفلاحية والفقر مارسوا مهنة الصيد في موانئ الشرق والوسط لساحل الجزائري.

اما الاسبان فتواجدوا في الموانئ الوهرانية حيث تأثرت هجرته في الاجابات الاقتصادية التي مشت خاصة الأندلس وبالخصوص سنتي 1847-1848- 1856- 1857- 1868- 1869، كانوا في معظم منحدرين من Mur vie اليكونت و ملقا وفالنسيا وجزر البليار اشتغل في تهيئة الطرقات، عمال مزارعين وفي حين ان المهاجرين الالمان فلم يمثلوا الا تدفقا ضئيلا بدء من سنة 1832 وامتدت الى 1890 كانوا سنة 1850 بعدد 10,000 لم يبقى منهم الا 5722 وفي سنة 1176 و 3949 في سنة 1881 أما السكان من أصل فرنسي والذين لم تستعمله عمليه التجنيس كانوا اقلية بالنسبة للمهاجرين.

[1] يمينة مجاهد، انعكاسات الأحوال الاقتصادية من خلال التشريعات والمراسيم على النمو الديمغرافي للسكان الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين (1830-1954)، المجلد الخامس، ع 03، ديسمبر 2019، ص 815.

بين سنتين 1848- 1849 عرفت الجزائر حركة متزايد المهاجرين الذين كانوا من كبار المماليك الرأسماليين وكذا من صغار معمرين الذين قدموا إلى الجزائر، فارتفعت الاوروبيين 35170 نسمة سنة 1840 الى 130700 نسمة في جانفي 1850.[1]

وقع إحصاء مدقق عن العنصر الأوروبي في بلاد الجزائر في سنة 1911 فكانت النتيجة أن عدد الأوروبيين كان 746,000 نسمة منهم 480,000 ولد بأرض الجزائر 154,000 ولد بالبلاد الأجنبية و 113,000 ولدوا في فرنسا او مستعمراتها[2].

ويتضاعف عددهم بعد ظهور الجمهورية الثالثة سنة 1870 كما هو مبين في الجدول التالي[3]:

السنوات	العدد
1911	792,000 نسمة
1921	400.793 نسمة
1936	946,000 نسمة
1948	922,300 نسمة

قدر عدد المسلمين المقيمين في المدن بحوالي 140,000 نسمة مقابل 30,000 من الأوروبيين وبالتالي فقد كان عدد السكان أقل من عدد الأوروبيين كما هو الحال في وهران وسيدي بلعباس متساويا في الجزائر وعنابة باستثناء دائرتين معسكر وتيزي وزو وقد كانت

[1] كمال كاتب، المرجع السابق، ص ص 54، 55.

[2] أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المصدر السابق، ص 152.

[3] أحميدة عميراوي وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية والاسكانية في المجتمع الجزائري 1830-1954م، المرجع السابق، ص 48.

نسبة تقدر بأربعة مسلمين مقابل أوروبي واحد تقريبا وعليه نلاحظ أن نسبة السكان كان لصالح الأوروبيين وهذا راجع الى عدة اسباب منهم تفوقه وسيطرته في وظائف إدارية واقتصادية.[1]

غير أن سكان الريف الأوروبيين فتوقفوا في الزيادة فقد ظل عددهم ثابت حتى عامي 1906 و 1926 ولكنه انتقل من 1034.567 الى 1038.6 من مجموع السكان الأوروبيين وفي سنة 1830 تناقص عدد سكان الريف وذلك راجع إلى أن السلطة الفرنسية عدلت من الاستيطان الزراعي.[2]

وصل نمو تطور سكان الاوروبيين بين 1921 الى 1954 ما يقارب 200,000 أي بمعدل ثانوي للنمو قدر 60.7 وكذلك بين 1936 الى 1948 وبين الحرب كان رصيد هجره الاوربيين بلغ الى حد 14,000 نسمه والجدول التالي يوضح تطور السكان الأوروبيين في فتره ما بين الحربين.[3]

[1] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص 20.

[2] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 91.

[3] كمال كاتب، المرجع السابق، ص 329.

تاريخ الإحصاءات	عدد سكان الأوروبيين
1921	791,370
1926	833,359
1931	881,584
1936	946,013
1948	922,272
المجموع	984,000

نلاحظ من خلال الجدول الذي يمثل تطور السكان الأوروبيين في فتره ما بين الحربين أن عدد السكان الأوروبيين بدأ في الانخفاض مقارنة بالسنوات الاولى للاحتلال وهذا نتيجة الأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد خلال الحرب العالمية الأولى وتأثيرها على الواقع الاجتماعي لكن رغم هذه الظروف إلا أن الهجرة الأوربية نحو الجزائر لم تتوقف تماما بل بقيت في تباطئ مستمر.

بدا الكولون يتحولون عن أراضيهم وكذلك ممارسة الأعمال الزراعية في 1921 أما في سنة 1932 رجع الكثير من الأوروبيين إلى فرنسا بعد ان تخلوا على اراضيهم للوكلاء، ونتيجة لذلك فإن الجزائر بدأت تتفرغ من العنصر الأوروبي بين الحربين العالميتين.[1]

[1] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 168.

استقر أغلب السكان الأوروبيين بالجزائر بالمدن الكبرى والمناطق الساحلية حيث أن أكثر من 80% من الأوروبيين كانوا يعيشون بالمدن الكبرى وحوالي 26.200 أوروبي بالبلديات المختلطة في حين أقام 13.000 منهم بالمناطق الصحراوية.

ويتوزع هؤلاء السكان على المناطق الحضرية الكبرى بالجزائر حيث نلاحظ أن الجالية الاسبانية المتمركزة في وهران من أكبر الجاليات الأجنبية حيث قدر عدد أفرادها 144.000 سنة 1921 ثم الجالية البريطانية وتتمركز في عنابة والجزائر وكذلك بناحية قسنطينة ثم المالطيين المقدرون في الثلاثينيات بنحو 15.574 نسمة، وبالتالي فتوزيع الجغرافي الأوروبي كان يتناقص كلما اتجهنا للشرق.[1]

من بين الاسباب التي ادت الى فشل تراجع السكان الأوروبيين وفشل سياسة الاستيطان توقف هجرة العناصر الأوروبية أو الفرنسية إلى الجزائر 1934 بعد أن كانت هي العامل الرئيسي في نسبة الزيادة الكبيرة للعدد فيما بين 1876-1911 بنسبة 54,1% نتيجة لإرتباطها بسياسة الاستيطان الرسمي الذي لم يعد في الواقع بعد 1935 ليحظى بالاهتمام فمثلا قبل سنة 1924 كانت تخصص للمهاجرين من فرنسا ثلاث قطع أرضية من بين اربعة عند توزيع الأراضي وقطعتان من بين الأربعة خلال الفترة من 1924 إلى 1934 فواحدة فقط من بين الأربعة، بعد هذا التاريخ لم يعد الاهتمام منصبا على جلب المهاجرين، كذلك من بين الأسباب نجد ضعف الانجاب لدى الفرنسيين الجزائر بعد اشهارهم بأنهم اصحاب عائلة كبيرة.[2]

[1] يمينة مجاهد، المرجع السابق، ص 816.

[2] عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، درامات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، المرجع السابق، ص 312.

المبحث الثالث: يهود الجزائر:

الجذور التاريخية لوجود اليهود في الجزائر:

يعود الوجود اليهود في الجزائر الى عهد الفينيقيين، صاحب اليهود التجار وأقاموا بالمدن التي شيدوها على السواحل الجزائرية وهناك من يرجعه إلى عنصر الرومان بعد إيجاد بعض الآثار اليهودية بالجزائر الراجعة للحقبة الرومانية.[1]

حيث جاء اليهود الى الجزائر في فترات زمنية عديدة متعاقبة عن طريق مصر وليبيا وعن طريق اليمن ثم إثيوبيا فالصحراء الكبرى حيث وجد اليهود المأوى والقبول والأمن والاستيطان مع السكان النوميديين الأصليين بهذا الربوع وما سمح لهم بالتوغل الى المغرب الكبير ومدنه ولا سيما بعد تأسيس مدينة قرطاج سنة 814 ق.م.[2]

حيث تطرق العديد من الكتاب والمؤرخين المسيحيين التواجد اليهودي في الجزائر منهم القديس اغسطين 354/ 430 مبرزين المكانة التي حظى بها اليهود خصوصا في التجارة كما بينوا تخوفهم من انتشار اليهودية داعين المسيحية للنضال منذ سيطرة اليهود على الجزائر.[3]

مارس اليهود اعمال تجارة الى جانب انهم اصحاب الديانة والعقيدة لكن لأصحاب وطن وهو الأمر الذي جعلهم يركزون على الاشتغال بالتجارة بشكل واسع و تعتمدين في ذلك على مجموعة الجماعات اليهودية المنتشرة في مختلف أنحاء العالم القديم.[4]

كان لمهاجري اليهود الاوائل من يهود المغوار شيم الفضل الأكبر في وضع الاسس الاولى لتنظيم الجامعات اليهودية في بلاد الجزائر وتلمسان فمن المؤرخين من ارجع وجودهم

---

[1] سعد الله فوزي، يهود الجزائر هؤلاء المجهولون، ج1، ط1، الجزائر، دار الأمة للنشر والتوزيع، 2010، ص 24.

[2] أحمد توفيق المدني كتاب الجزائر، المرجع السابق، ص 149.

[3] سعد الله فوزي، المرجع السابق، ص 26-32.

[4] عبد العزيز فيلالي، اعتداء اليهود على أهل قسنطينة سنة 1934، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2014م، ص20.

إلى 3000 سنة الا أنهم لم يستقروا فيها نهائيا حيث نجدهم في عهد الإمبراطورية الرومانية فضلوا الذهاب الى شمال إفريقيا والقسم الآخر إلى إسبانيا وفي عهد البيزنطيين تعرض اليهود الى الكثير من المضايقات واجبروا على دخول إلى المسيحية بقوة مما جعلهم يفرون نحو المناطق الداخلية في شمال افريقيا.[1]

كان العالم في العمر الوسيط ينقسم الى قسمين قسم اسلامي والآخر مسيحي فكان أصحاب المذهب الكاثوليكي لإسبانيا وفرنسا يقومون باضطهاد اليهود وتعذيبهم واهانتهم في العالم العربي بحيث اخذهم الإسبان قتلا وتشريدا وحملوهم عن الهجرة لبلاد المغرب، اما العالم الاسلامي فنجدهم مارسو نشاطهم بحرية دون أي مضايقات الى جانب وجود علاقات تجارية وروابط عقدية تربطهم مع يهود العالم.[2]

دامت هجرة اليهود من اسبانيا الى الشمال الافريقي نحو ثلاث قرون من القرن 14 الى القرن 19 وبالتالي فإن اليهود في الجزائر كانوا خليط من هذه الأمم بشرقها وغربها.[3]

إن الذي دفع اليهود إلى الهجرة للاستقرار في الجزائر كونها غنية بمواد وثروات طبيعية متنوعه فضلا عن موقعها الاستراتيجي الذي يؤمن لها اسواق تجارية آمنة فضلا عن ان الجزائر شكلت ملجأ مثاليا لليهود من الناحية الأمنية.[4]

أهم مظاهر تطور يهود الجزائر:

تكون اليهود في الجزائر عبر العصور من ثلاث عناصر اساسية هي: أولا الأهالي الذين حفظوا بمعتقداتهم وكانوا جزائريين يدينون بالولاء لوطنهم الجزائر وثانيا اليهود الأندلسيين

[1] رابحة محمد خيضر الجبوري، الدور الاقتصادي ليهود الجزائر للمدة 1796-1830م، المجلد 19، ع 02، 2 جوان 2022، ص 1250.

[2] عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص 25.

[3] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الأولى من 1920 الى 1936، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 437.

[4] رابحة محمد خيضر الحيوري، المرجع السابق، ص 1251.

الذين تعرضوا للاضطهاد الاسباني وهاجروا الى الجزائر واستقروا فيها و تأقلموا ما اوضاعها وثالثا اليهود المغامرون الذين هاجروا إلى الجزائر من مختلف المدن الأوروبية في أوائل العهد العثماني بحثا عن الثروة والاستقلال التجاري والنفوذ السياسي وابقوا على علاقاتهم الوطيدة مع مختلف البلدان الأوروبية.[1]

اختلف المؤرخون في تحديد عدد اليهود خلال حقبة الفرنسية فمنهم من يرى ان عددهم حوالي 30,000 نسمة جزء منهم في تلك المناسبة كان اغلبهم من سكان الحضر.

أما حسب هنري شمولي في عدد اليهود كانوا 25,000 في الجزائر في 1830م بينما يقدم اندري شوراتي عدد 20,000 لنفس التاريخ وارتفع العدد الى 28,097 في 1851، منهم من يرى ان عددهم 17,000 نسمة، اقام معظمهم في أربع مدن رئيسية وهي أربع مدن رئيسية وهي مدينة الجزائر التي أقام بها نحو 3000 يهودي و مدينة قسنطينة التي اقام بها ومدينة وهران التي كان يوجد فيها نحو 3200 يهودي ومدينة تلمسان التي كان يوجد بها 15 اليهودي بالإضافة إلى يهود الرحل الذين سكنوا على أطراف الصحراء ويهود منطقة ميزاب.[2]

كان معظم اليهود اثناء الاحتلال يسكنون المدن بحيث قدرت نسبة تواجودهم في الحواضر 80% من عددهم الإجمالي مقابل نسبة 5% فقط من العدد الاجمالي في المدن، حيث يوجد في العاصمة 6500 يهوديا (يمثلون 20% من مجموع سكان المدينة)، 4000 يهودي في قسنطينة و 3000 في وهران تلمسان، كما نجد أيضا أقلية قليلة قرب سوق أهراس، كما نجد يهود يعيشون في مدن واد مزاب وفي واحات الاغواط.

[1] يوسف مناصرية، النشاط الصهيوني في الجزائر 1897-1962م، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص 89.

[2] كمال كاتب، المرجع السابق، ص 268.

نجد اليهود من أصل اسباني تمركز في مدن الشمال اعتبرهم الفرنسيون الأوروبيون قابلين للاندماج، أما يهود الجنوب والبوادي فقد صنفوهم بربرا وشرقيين غير قابلين للاندماج الأهالي المسلمين.[1]

ضل اليهود بعد الاحتلال جزائريين أهالي Indigénes، الى أن صدر قرار 22 أكتوبر 1871 ويعرف بقرار كريميو فأعطى لليهود الجنسية الفرنسية الجماعية مع تبعها من حقوق وواجبات الفرنسيين. من عوامل ونتائج هذا القرار نجد تزايد عددهم وذلك لتجنب هجرة أعداد كثيرة من يهود المغرب الاقصى وتونس وغيرهم طلبا للجنسية الفرنسية التي فتحت لهم الأبواب في السلطة الادارية والمالية وغيرها في سنة 1830م كان عددهم لا يتجاوز 34000 وفي سنة 1950 اصبح 130,000 من أهم مراكزهم القطر الجزائري قسنطينة، الجزائر العاصمة، عين البيضاء، تبسة، عنابة.[2]

المبحث الرابع: العلاقات بين الجالية السكانية

1. العلاقات بين المستوطنين والجزائريين:

إن سياسة فرنسا في الجزائر كانت تقوم على أساس فكرة هي ان يذوب السكان في الحضارة الفرنسية فاعتمدت على سياسة الاستيطان والاستغلال وجلب العناصر الأوروبية.[3]

عندما عين كلوزيل حاكما عاما في 1835- 1836 نشط في تطبيق عامة الاستيطان الحر و الرسمي، وصمم على تحويل سهل متيجة وقراه العمرانية إلى وطن حقيقي للمهاجرين الأوروبيين الوافدين من فرنسا واوروبا وحضرت أفواج عديدة منهم من اسبانيا وايطاليا ومالطا وجزر البليار وسويسرا وباريس أغلبهم من الصعاليك المنحرفين وذوي السوابق وسيطروا

[1] عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص 29.

[2] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص ص 438-439.

[3] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م، ص 198.

على كل الأراضي والمباني بشكل فوضوي لا مثيل له بعد أن طردوا منها سكانها وارقامهم على النزوح والهجرة تحت سفح كلول كلوزيل وأمثاله من ضباط احتلال فرنسي.[1]

منذ سنة 1830 الى 1900 مارست الأقلية الأوروبية ضغوطا على الحكومات الفرنسية حيث نجحت الخطة المرسومة التي اشتملت المرحلة الأولى تتمثل في إدماج الجزائر في فرنسا من الناحية القانونية حيث سنت بعض القوانين مرسوم 22 جوان 1834 الذي نص على اعتبار الجزائر جزء من الممتلكات الفرنسية كذلك قانون 14 جويلية 1865 الذي نص على اعتبار المسلمين الجزائريين رعايا فرنسيين أما المرحلة الثانية فتتمثل في الاستيلاء على الأراضي الخصبة واعطاء الجنسية لجميع المهاجرين والمقيمين الأجانب في الجزائر والحصول على دعم مالي من الدولة لبناء المدن الصغيرة في جميع انحاء الجزائر.[2]

بعد فشل ثورة المقراني تميزت الفترة الممتدة من 1871 إلى سنة 1920 بالهدوء التام ولكن غير هوان والاستسلام رغم ما تعرض له الشعب من سلب وتشريد واضطهاد كل ذلك من اجل ارضاء الأقلية الأوروبية التي اصبحت تأمر وتنهى في البلاد وتشرف في طاقاتها البشرية والمادية وفي مصيرها السياسي.[3]

ان المستوطن انسان عنصري يؤمن بالفردية حسب رأي عضو مجلس الشيوخ هنري يورغو الذي يملك للحضور في الجزائر أو جورج بلاشين ملك الحلفاء تختلف كل الاختلاف عن رأي الكاتب العادي في دائرة الحاكم العام في الجزائر بأن المستوطنين يتحدون في اتخاذ مواقف مشتركة فهم المتحكمين في مصير أهل البلاد ويقول الجنرال كاترو وهو خبير الشؤون الادارية الاستعمارية الفرنسية في كتابه " في معركة البحر الأبيض المتوسط" عن المستوطنين ما يلي أنهم يعيشون أكثر من غيرهم من الناس تحت سيطرة غرائزهم أكثر مما

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830م الى 1954م، ويليه السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب 1830–م1954م، ط.خ، عالم المعرفة والتوزيع، الجزائر، 2009، ص9.

[2] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، المرجع السابق، ص 198.

[3] مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م، ص 79.

يعيشون وفقا لمتطلبات العقل وتأثيرات المثل العليا فهم لا ينادون الى التالف والى العمل المشترك إلا دفاعا عن مصالحهم.[1]

منذ سنة 1871 طلبت صحيفة الشرق الجزائري التي صدرت في 8 جوان 1871 بأبعاد الجزائريين المسلمين الى الصحراء والجزائريين الذين لا يقبلون بهذا الإجراء ينبغي تجريدهم من السلاح ونفيهم إلى الصحراء بدون شفقة و لا رحمة كذلك جريدة وهران التي صدرت بتاريخ 29 جوان 1871 طالبت بضرورة القضاء على نفوذ وقوة الجزائريين و جعلهم ضعفاء وفقراء وعدد محدود الى درجة أن أي هجوم منهم لا يشكل خطرا على فرنسا.[2]

كان نظام الأهالي يشكل نظاما قمعيا خاصا غير مطابق لمبادئ وقوانين العفو وكان تصدر عقوبات في حق المسلمين وقد بدأ في الواقع مع نشره بيجو الذي اعطى لضباطه الحق في معاقبة المسلمين بقوة وسرعة ومنذ ذلك الوقت تم تحديد نظامه وضبطه بقوانين مؤقتة وتم الحفاظ عليه مع بعض التغيرات في الفصائل إلى غاية 1919 وقد طبق في مناطق عسكرية ثم صناعية في البلديات المدنية ولم يكفي نظام الاهالي لعقوبة الحبس بل أيضا بخدمات عمومية كعمال الغرس والتشجير وصناعة الطرقات والسدود وغيرها.[3]

قد حاولوا الفلاحين قدر الامكان أن يسترجعوا أراضي وذلك بدفع إتاوات باهظة أو تحاليل على القوانين الجائرة أو الإصرار على المطالبة بحقوقهم في حدود الاجراءات القانون التعسفية ان هذه الجهود التي بذلوها صادقت على وجه القوة العبرة التي استمرت فيها سياسة استعمار الارض الجزائري واستقر فيها على نطاق واسع من طرق الأوروبيين.[4]

حقق الكولون خلال القرن 20 في إنشاء حكم ذاتي كامل في الشؤون المالية والمدنية للجزائر وبين على قانون سيناتوس كونسيلت سنة 1865 فإن الجزائريين لم يكونوا تحت

[1] عيسى جزان، الجزائر الثائرة، تر: خيري حماد، ط1، منشورات الطليعة، بيروت، لبنان، 1961م، ص ص 22-23.

[2] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، المرجع السابق، ص 208.

[3] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1919-1939)، المرجع السابق، ص 208.

[4] مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص 12.

النظام الجديد لمواطنين فرنسيين ولا الجزائريين الوطنيين فقد كانوا في دار القانون الفرنسي رعاية كان في نظر الكولون عبيد.[1]

أخذت السلطات الاستعمارية في الجزائر تمارس بنسق سياسية القهر ضد الاهالي وتطبقهم في كل مجالات الحياة، وتغلق عليهم الأبواب والسبل إلى الحياة الافضل وحرمتهم من الاشتراك في المجلس الاقليمي، من انتخاب نواب الاهم في البرلمان الفرنسي حتى المجنسين منهم وفرضت اختيار نوابهم بتعيين فقط في مجالس العمالات، وعندما اخذ بمبدأ الانتخاب عام 1908 نص القانون على أن يتم ذلك بواسطة المجالس البلدية، على الا يزيد عددهم على ستة أو أربعة بعد صدور قانون 1919.[2]

في بداية القرن العشرين واجه المسلمون ضغوطات جهنمية من طرف 260 من الحكام المحليين ونوابهم من القياد الذين يخضعون لسلطتهم مباشرة حيث كانوا يتفننون في تعذيب المسلمين عن طريق تطبيق قانون الاندجينا أو قانون الأهالي على المسلمين فالمسلم الذي يمشي بدون رخصة في جيبه يتعين عليه ان يدفع غرامة وإذا لم يستطع دفعها يذهب الى السجن وبالتالي فالحكام المحليون كانت عندهم صلاحيات المطلقة بتأديب الجزائريين.[3]

طبقت الإدارة الاستعمارية سياسة الزجر وبالغت في قسوتها والارهاب ضد الأهالي وبالغت في قسوتها وتجاوزت كل حدود المنطق والمعقول، فأصدرت يوم 28 جوان 1881 معرفة بقوانين الاهالي أو Les codes d'indigénats وهي عبارة عن سلسلة من العقوبات الزجرية لا صلة لها بالقانون العام، حدد هذا القانون منها 41 مخالفة خاصة بالأهالي في نفس العام وخفضت الى 21 مخالفة عام 1891، واستكملت شكلها النهائي في ديسمبر 1897 واستمرت الإدارة الاستعمارية في تطويرها وتجديدها حسب الظروف

[1] أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، 1900م-1930م، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص 28.

[2] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830م الى غاية 1954م، المرجع السابق، ص ص 55-57.

[3] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، مرجع سابق، ص 209.

والأحوال حتى الغائها نظريا عام 1930، ولكن العمل استمر بها حتى قيام ثورة أول نوفمبر 1954.[1]

عاد الجزائريون بعد نهاية الحرب العالمية الأولى حيث وجدوا وجوه الاوروبيين وتلك النظرة المعهودة التي توحي بقلة احترام وعدم تقدير الجنس العربي وكانت هذه المعاملة للذين دافعوا عن شرف فرنسا وكرامتها بمثابة صدمة قوية لهم خاصة وان اختلاطهم بالفرنسية الاصليين في فرنسا نفسها قد أوحى لهم بأن العنصر الاوروبي المقيم بالجزائر ما هو إلا جنس شرير غريب الطابع وجاء عقب هذه الصدمة النفسية الصراع السياسي بين المجموعة الاوروبية في الجزائر و أبناء البلد الأصليين.[2]

إنشاء نظام جديد خاص للجزائر يعرف بالمحاكم الردعية وقرار29 مارس 28 ماي 1902 قد نص على خلق تلك المحاكم بالإضافة إلى قانون الاهالي البغيض قد ضرب الجزائريين في القلب، إذ لم يكن لهم حق استئناف الأحكام، بينما أعطيت سلطات المحاكمة والنفي والطرد والسجن الى الحاكم العام ومساعديه، وبينما ولدت ثورة 1901 المحاكم الردعية ولدت ثورة 1906 إجراءات اضطهادية تعرف بمنشور جونار، فجونار الذي كان حاكما عاما للجزائر قد بعث بمنشور إلى رؤساء العملات الثلاث بخصوص الامن في البلاد وقد أمرهم في أن يغلقوا مقاهي الجزائريين المشتبه فيهم وان يسحبوا كل رخص حمل السلاح وان يسجنوا كل جزائري غير موثوق فيه.[3]

رغم المحاولات التي تقدم بها الجزائريين منذ سنة 1871 إلى 1912 ميلادي لم تلقى أي نتيجة معتبرة رغم العرائض والوفود والاعمال المسلحة، وكان على رأس هذه المطالب فكرة التخلي عن التجنيد الإجباري للجزائريين في الجيش الفرنسي، في سنة 1912 اتخذ البرلمان الفرنسي قرار إجبار الجزائريين على الخدمة العسكرية بصفتهم رعايا فرنسيين وقد

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 الى 1954م، المرجع السابق، ص 48.

[2] عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، دراسة تحليلية، ط.خ، د–م، 2008، ص 99.

[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص 106.

قابل الشعب هذا القرار بحملات من الاحتجاج بمظاهرات صاخبة مقاومة عنيفة وعرائض بتوقيع السكان من كل ناحية زياده عن الكتابة في الجرائد وحتى مراسلة الصحافة الاجنبية خارج الوطن.[1]

العلاقات مع اليهود:

يعتبر اليهود في الجزائر جزءا أساسيا من النسيج الاجتماعي العام وقد امتزجوا بالحياة العامة للبلاد بعاداتها وتقاليدها دون أن يفقدوا ميزاتهم الخاصة كيهود وقد عاشوا جنبا الى جنب مدة طويلة من الزمن مع المسلمين و بمجيء الاحتلال الفرنسي تغيرت وضعيتهم كما تغير موقفهم من جرائهم المسلمين.[2]

في 24 أكتوبر 1870 بعد صدور قانون كريميو الذي يمنح اليهود الجنسية الفرنسية والمساواة في الحقوق مع الفرنسيين حيث اصبح اليهود يتهكمون من وضعية المسلمين المزرية ويتعالون عليهم واصبحوا يستغلونهم في مسح الأحذية وغسل المنازل وحتى اليهوديات تسلطن على تجار الخضر بالسب والشتم والاحتقار بكلمات نابية فكانت اليهودية عندما تجد أسعار الخضر مرتفعة تصب جام غضبها عليهم وتقول " اه يا أيها المسلمون إنكم تعيشون كالقمل في رؤوسنا".[3]

كما نظم عددا كبيرا من عمليات السرقة والابتزاز من أجل الاستيلاء على أملاك المسلمين واعتمدوا فيها على التخويف والإرهاب مستغلين نفوذهم الجديد عند السلطات الفرنسية والاضطراب والفوضى التي كانت تعم المكان.[4]

ومن نتائج قرار كريميو أن اغتر اليهود الجزائر بما نالوه من مساوات مع الفرنسيين وتفوق على المسلمين وشعروا بأنهم وحدهم المديرون بحكم الجزائر واستغلال خيراتها وحتى إن أكدت بعض الكتابات أن العلاقة بين يهود الجزائر ومسلميها بقيت علاقة تبادل مصالح ولم تتغير بعد تجنسهم بالجنسية الفرنسية، فإن ذلك كان من جانب المسلمين لم يتحركوا

[1] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص 39.

[2] امال معوشي، يهود الجزائر و الاحتلال الفرنسي (1830-1870)، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013، ص 232.

[3] عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص 33.

[4] أمال معوشي، المرجع السابق، ص 235.

ضد استفزازات اليهود وشعورهم بالتفوق وإنما الذي تحرك ضدهم هم المعمرين الأوروبيين الذين تخوفوا من وزن اليهود السياسي ونفوذهم الاقتصادي ما وقعت بعد الأحداث بين الطرفين دامت 1902.[1]

عرفت حركة معادية لليهود من طرف السكان الأوروبيين في نهاية القرن العشرين تم توسعت إلى مشادات منظمة من طرف رابطة مناهضة لليهود صيباي 1996، حيث كان هدفهم إلغاء مرسوم كريميو وتحت تأثير الأوروبيين توحد الأهالي في المشادات ونهبوا حوانيت التجار اليهود ولم يكن النهب أكثر منه كراهية للعناصر التي تمثله فلم يتحدوا مع أي حملة سياسية مضادة لليهود رغم الحاحهم وخاصة الأعيان الأهالي مساندين مختلف الجمعيات رفضا بشدة المشاركة في التصويت لطلبات الغاء مرسوم كريميو 1983، وبصفة عامة كان لدى المسلمين الأهالي شعور بالحقد والتفوق نحو مواطنيهم من اصل يهودي لكنهم يجدون أنفسهم أقرب اليهم نظرا للعادات والتقاليد واللهجة المنطوقة عكس السكان الأوروبيين.[2]

قامت الإدارة الاستعمارية الفرنسية بتغذية الفتنة بين المسلمين الجزائريين والطائفة اليهودية بلوغا لأهدافها وحققت الادارة الاستعمارية من وراء ذلك أيضا أهداف الحركة الصهيونية التي كان أهمها الهجرة اليهودية الى فلسطين لإقناع اليهود بذلك وقامت بعدة أحداث مؤلمة ساهمت في تغذية الروح الصهيونية في نفوس أفراد الطائفة اليهودية وضرورة الوعي بأهدافها استغلت الظروف المواتية لذلك خاصة تصرفات اليهود وسلوكاتهم المريبة واستغلالهم لظروف المسلمين السيئة مما أدى الى تذمر المسلمين من الوضع السائد وسخطهم لليهود.[3]

17 جويلية 1920 تظاهر أكثر من 3000 شخص من الأهالي وحاصروا محل في بعض اليهود انتقاما لموت مسلم في المستشفى العسكري.[4]

---

[1] يوسف مناصرية، النشاط الصهيوني في الجزائر 1897-1962م، المرجع السابق، ص ص 101، 102.

[2] كمال الكاتب، المرجع السابق، ص 270.

[3] يوسف مناصرية، النشاط الصهيوني 1897-1962م، المرجع السابق، ص 122.

[4] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص 29.

قامت المصالح الادارية بإلقاء القبض على بعض الاف من المسلمين بتهمة الانتقام من اليهود كما زعمت السلطات الاستعمارية أن المسلمين الجزائريين قاموا يوم 18 جويلية 1920 بضرب أحد اليهود الجزائريين وافقدوه وعيه وخربوا المتاجر اليهودية واتلفوا السلع وقاموا بسرقة بعضها وقومت حينئذ بنحو نصف مليون فرنك كما اتهمهم أيضا قائد المجموعة الرماة المسمى روى وتركي في وضعية خطيرة مما ادى الى اطلاق النار على المسلمين وتفاقمت الأحداث بين المسلمين واليهود حيث بلغ عدد المجروحين اليهود سبعة، أما خسائر المسلمين لا تحصى في الغالب وإن قدم أصحابها عرائض بذلك من السلطات الإدارية الاستعمارية.[1]

[1] يوسف مناصرية، النشاط الصهيوني 1897-1962، المرجع السابق، ص 122-124.

الفصل الثاني: مظاهر تدهور الحياة الاجتماعية

المبحث الأول: الأوضاع المعيشية والصحية.

المبحث الثاني: مصادرة الأراضي ومشكلة البطالة.

المبحث الثالث: الاوضاع التعليمية

المبحث الرابع: وضع المرأة في المجتمع.

عملت السلطات الاستعمارية على سن ترسانة من التشريعات بحيث شملت جملة من القوانين والمراسيم الزجرية من أجل ضمان خضوع المجتمع الجزائري لسياستها بالقوة وذلك عن طريق اغتصاب العقار وانتهاز إجراءات المصادرة والاستيلاء على الأملاك والأراضي نتيجة لهذه السياسة التعسفية في مختلف القطاعات وخاصة الاجتماعية والتي انعكست عليهم بالسلب وسنحاول في هذا الفصل أن نتحدث عن الأوضاع الصحية والمعيشية إبان الاحتلال الفرنسي وكيف ساهمت في تأزم وضعية المجتمع الجزائري بالإضافة الى الأسباب التي أدت الى ذلك والمتمثلة في السياسة الفرنسية المتعلقة بمصادرة الأراضي وتفشي البطالة كذلك سنتطرق الى وضعية التعليم وفي الأخير سنسعى الى إبراز دور المرأة الجزائرية في المجتمع.

المبحث الأول: الأوضاع المعيشية والصحية:

كان المستوى المعيشي المتدني للشعب الجزائري سببا كافيا لتدهور الحالة الصحية العامة للجزائريين الذين عاشوا ولفتره زمنية طويلة انهيارا متواصلا للقدرة الشرائية لهم، ولم يتوصلوا في الكثير من الأحيان حتى لضمان لقمة العيش لهم ولأبنائهم إضافة الى الوضعية الكارثية لسكانهم القصديرية التي انتشرت على حواف المدن الكبرى، تشكل هي الأخرى بيئة ملائمة لتراكم الأوساخ وظهور كل أنواع الأمراض الخطيرة التي كانت معروفة آنذاك في العالم.[1]

كان الجزائري يشعر أنه مضطهد من الناحية الاقتصادية يعيش على مستوى الكفاف في الغالب ولهذا لم يكن يملك لا الوسائل الاقتصادية للوصول للنفوذ السياسي و لا الوسائل المادية للخلاص من أعبائه الخاصة.[2]

عملت فرنسا منذ سنة 1841 الى انتهاج سياسة حققت من خلالها أهدافها الى درجة أن الجزائريين أصبحوا يعيشون في شبه مجاعة 1912، ففي تلك السنة وقع جفاف فصل الربيع و انخفاض محصول الشعير من 4726809 قنطار في سنة 1911 إلى 2,197,567 في سنة 1912، وهذا يعني انخفاض المحصول العادي بنسبة 644 بالنسبة للشعير، وانخفاض إنتاج القمح بنسبة 44% بالإضافة الى ارتفاع الضرائب من سنة 1900 إلى سنة 1914 بنسبة 15%، الضريبة اللازمة 11% لضريبة الزكاة.[3]

لقد ارتفعت أصوات عديدة بتفشي المجاعة بمناطق عديدة وتم في المجلس العام لمدينة الجزائر اتهام المتصرفين الإداريين بإخفاء خطورة الوقائع للحكومة العامة حيث كشف " فيوري" أنه تم في الأغواط والجلفة إبعاد الفقراء والمتسولين عن المركز تحت طائلة الاعتقال إذ هم جاءوا قبل رحيل الحاكم. وبعث محافظ وهران الى جميع رؤساء بلديات الولاية نشرة يلاحظ فيها أنه رغم الاجراءات المتخذة لضمان تموين سكان الجزائر فإن الجفاف المتواصل صعب أكثر فأكثر عملية إطعام الأهالي وهو سبب في تنامي الاعتداءات المسلحة.

[1] محمد قريشي، المرجع السابق، ص 250.

[2] جوان علي، المصدر السابق، ص 40.

[3] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص 208.

لقد أصبحت المجاعة حقيقة لا يمكن نفيها وكان لازما على نواب أوروبيين من الجزائر الاعتراف بذلك، ولقد كتب النائب الفرنسي "فيني دوكتور" : " أن المجاعة التي توقعتها وشيكة قبل بضعة أشهر من عودتي من شمال افريقيا، ها هي تعيث في البلاد لقد فاقت بشاعتها كل ما كنت قد صرحت به، فغياب الأمن مسيطر حقيقته ولم يعد الأهالي يأبهون بالموت، فلننتظر اعتداءات لا عد لها ولا حصر".[1]

اعتقد الاطباء العسكريون اثناء السنوات الاولى للاستعمار بأن السكان الاهالي محصنين ضد الأمراض المعدية كالملاريا وحمى الامعاء التي أحدثت كارثة عند الاوروبيين الذين استقروا بالجزائر، وفي 1865 هجرت فرنسا عددا كبيرا من الأوروبيين إلى الجزائر وحملوا معهم أمراض وأوبئة معدية أدت إلى وفاة عدد كبير من الأهالي ولم تحاول الإدارة الاستعمارية أن تسعفهم.[2]

الامراض والاوبئة:

إنتشر مرض السل في القرى والبوادي ومساكن العمال في المدن بصفة مريعة وقد قال أحد الأطباء الاخصائيين الفرنسيين: " أن القطر الجزائري بملايينه العشرة من السكان يحتوي على نفس العدد من المسلولين الموجودين بفرنسا ذات الأربعين مليونا. أما بقطر الجزائر فقط كان 400 الف شخص.[3] بالإضافة إلى مرض الزهري اعتبروا جرحا عميقا بالجزائر وتعاني منها كل الشعوب ويذكر boudens في هذا الصدد: " لا يمكن مكافحة هذا المرض بأي علاج إلا أنه لا يسبب كوارث كبيرة مثل اوروبا ".

استمر هذا الوباء الذي أصاب الأهالي الى منتصف القرن 20 واعتبر chevalier بأن 50 أو 60% من السكان مصابون بهذا المرض.[4]

[1] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية 1919– 1939، المصدر السابق، ص 26.

[2] كمال الكاتب، المرجع السابق، ص 186.

[3] يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 الى 1954،المرجع السابق، ص93.

[4] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 135.

ظلت الجزائر فترة الحرب العالمية الأولى تعاني من الأمراض الفتاكة وعودة المجاعة وفي نفس السنة ظهور الحمى الصفراء وكذلك ظهور وانتشار مرض الزكام الحاد في كل من تلمسان ووهران و معسكر سنه 1918.[1]

وباء الطاعون تتطور كل 10 أو 15 سنة (وآخر وباء وقع أثناء الحرب العالمية الثانية)، في 1888- 1893 ظهر الوباء في بلاد القبائل ثم في اقليم العاصمة وقسنطينة. في 1909 جاء الوباء في تونس.

في 1920- 1922، ظهر الوباء من جديد مع مجاعة شديدة (11931 حالة سجلت وخلفت 2578 وفاة).

في سنة 1927 ظهر الوباء في قرارة وبشار وسعيدة وعين تموشنت ثم وهران والجزائر وقسنطينة حيث سجل عدد معتبر من الحالات.

لم تكن الكوليرا غائبة عن الساحة فظهر هذا الوباء سنة 1884، ثم 1893- 1896، وأخر وباء هام سجل في 1912 في تلمسان وبعد هذا التاريخ ظهرت الكوليرا في حالات محدودة.

وفي سنة 1904 ظهر وباء الملاريا من جديد و اودى بحياة الكثيرين، فإن الوفيات المسجلة والتي كان عددها 75982 سنة 1903 وصل إلى السنة الموالية إلى 113145 لتتراجع سنة 1905 إلى 93836 وبقي محافظا على هذا المعدل في السنوات التي تلت[2].

لقد فاقمت الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر مدة الحرب العالمية الأولى من وضعية المسلمين التي لم يكون يحسدون عليها وعرف اقتصاد الجزائر تابع للإقتصاد الفرنسي أزمة جديدة تقلصت التجارة بين فرنسا والجزائر بفعل تسخير السفن لصالح الجيش وقلة وسائل النقل وارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية وقد تسبب انقطاع تلك العلاقات للجزائر نوع من الاختناق

[1] ثابتي حياة، الحرب العالمية الأولى (1914- 1918) وانعكاساتها على الجزائريين في القطاع الوهراني، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران – السانيا، 2006، ص ص 124، 125.

[2] كمال الكاتب، المرجع السابق، ص 187.

وتفسير صعوبات الاتصالات الداخلية إلى حد كبير وارتفاع اسعار خلال الحرب فارتفعت أسعار المواد الاستهلاكية كثيرا وعانى عمال الريف وتقهقرت قدرتهم الشرائية.[1]

قامت سلطة الاحتلال بتسويات عديدة واصبحت الأجور كما يلي: ففي المنطقة الأولى يكون العمل من 12 إلى 14 ساعة يوميا ويتقاضى العامل 428 فرنك أي 42 قرش في اليوم، بينما في المنطقة الثانية يكون العمل من 12 إلى 14 ساعة يوميا ويتقاضى 390 فرنك أي 39 قرش، بينما الأجور في فرنسا تتراوح بين 11880 فرنك لليوم (1010 قروش 90 قرش).

وبالتالي كانت أجور الجزائريين منخفضة مقارنة بالأوروبيين خاصة مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية والألبسة والأقمشة وغيرها من الضروريات التي لا تكفي حاجة الأسر الكبيرة وهذا في حقيقة الأمر اجحاف واستعباد في حق العامل الجزائري وانتهاك لحقوق الإنسان على اعتبار أن مدة العامل في اليوم لا تزيد عن 8 ساعات اضافة الى الأجر البخس الذي يتلقاه.[2]

أن الارتفاع في الأسعار وضعف الرواتب في الجزائر خاصة على الطبقات الأكثر فقرا لا سيما الطبقات المسلمة التي فاقمت من وضعها المزري ولم تنج الجزائر التي كانت تابعة للخارج في مجمل اقتصادها من الأزمة التي كانت على أشكال مختلفة في عالم ما بعد الحرب وكانت هناك أسباب خاصة بالجزائر جاءت لتزيد من صعوبتها، ومنها جفاف عام 1919 وضعف إنتاج الحبوب (13 مليون قنطار في 1919 مقابل 30 مليون قنطار في 1918) وكساد الخمور والحلول وقلة وسائل النقل[3].

كانت فرنسا تعتقد أن وضعية الفلاح الجزائري تظل دائما متدهورة حيث ورد هذا في أحد التقارير مفاده " أن العربي لا يتطور إلا قليلا، فسيظل متعلقا لتقاليد بحقلة الصغير ذي الإنتاج

[1] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية 1919 – 1939، المصدر السابق، ص24.

[2] أحمد توفيق المدني، هذه الجزائر، المصدر السابق، ص131.

[3] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية 1919– 1939، المصدر السابق، ص 24.

الضعيف قانعا بحياة بائسة، هكذا كان يعيش أجدادهم وهم راضين عن أنفسهم بإقتفاء آثار أسلافهم، فهم في غالبيتهم لا يبذلون أي جهد ليغيروا ما هم عليه".[1]

ظهرت بوادر المجاعة ابتداء من سبتمبر 1920، واعترضت المجالس العامة على فقد الجزائر كل سنة لأكثر من 50 مليون فرنك لأن القمح كان يخرج بكميات كبيرة (صدرت بالجزائر في 1920 : 38603000 قنطار قمح خلال الاشهر التسعة الاولى) وبذلك تم استيراد القمح بسعر 240 فرنك للقنطار، لقد وصلت الأزمة إلى أوجها فيما يخص من إنتاج الحبوب وتجارتها وقد ضرب الكساد أيضا بدرجة حادة زراعة الكروم وتجارة الخمور وتلقت بالضرورة كل الصناعات المعتمدة على الفلاحة الضربات المرتدة التي سببتها تلك الصعوبات وقلصت من نشاطاتها ومن ذلك صانعوا الآلات الفلاحية ومطاحن القمح وصناع التقطير والنقل حيث تم تسجيل ظاهرة البطالة في معظم المؤسسات.[2]

انطلاقا من هذه الخلفية تفشت المجاعة بين الأهالي الجزائريين و أصبحت حقيقة مؤكدة، حيث نشرت جريدة " الإقدام" قائمة بأسماء الاهالي الذين ماتوا من الجوع في منطقة الشلف معنونة الموضوع بعنوان " لقد دخلت المجاعة عندنا" اكدت فيها على وجود حالات تم فيها اكل لحم البشر، وقال النائب الفرنسي كيفن دكتور: " ان المجاعة التي توقعتها وشيكة قبل بضعة أشهر من عودته من شمال افريقيا ها هي تعيث في البلاد لقد فاقت بشاعتها كل ما كنت قد صرحت به، فقياس الأمن نسيطر حقيقة، ولم يعد الأهالي يأبهون بالموت، فلننتظر اعتداءات لا عد لها ولا حصر".[3]

كل الكتاب الذين درسوا ديموغرافية الجزائر في القرن 20، ملاحظين النمو السريع للسكان وصلوا الى نتيجة مثل A.bernard 1929: " أن إيقاف حالة الحرب واختفاء المجاعات والأوبئة كانت بالنسبة لأهالي ذات أثر حسن" لذا فلا الأوبئة ولا المجاعة اختلفوا 1920-1922 كانت فترة مجاعة: " اؤكد لكم بأن الطرقات كانت مليئة بالجثث" ويقول M Lefebure

[1] الغالي غربي، فرنسا والثورة التحريرية (1954- 1958)، الجزائر، غرناطة للنشر، 2009، ص44.

[2] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، المصدر السابق، ص 25.

[3] المصدر نفسه، ص 25.

نائب الجزائر العاصمة في 21 ديسمبر 1921 ما أكده Démontes (بداية سنة 1921) تلتقي من جهة بوضعية اضطراب غير عادية من طرف السكان الأهالي، كانت السنة السابقة لسنة قحط حتى لا نقول مجاعة تترجم كل سنة جفاف في الجنوب الجزائري برحيل المساكين نحو الشمال، وهنا يمكن لهم ضمان العيش بالتسول أو بالسرقة أو بكراء انفسهم، كما رأينا في سنة 1867 ومؤخرا سنة 1929 أن تنقل جزء من السكان لا يكون بدون خسائر بشرية كبرى، ومن نتيجته أيضا نشر الأمراض التي يحملها هؤلاء الاهالي وخاصة الحمى الصفراء (Démontes, 2023)[1].

لقد تطور عدد السكان من 5.190.756 في سنة 1932 الى 6.201.144 سنة 1936، صار التهديد العددي واقعا بالنسبة لكل السكان الأوروبيين ونضيف الى هذه الصعوبات الاقتصادية لأن الجزائر بدأت منذ 1931 تشعر بمضاعفات الأزمة العالمية.

صارت الوضعية الفلاحية منذرة بالخطر ابتداء من 1933، وضع فائض في الإنتاج العالمي الذي أدى إلى انخفاض الأسعار وهذا ما أدى الى انهيار السوق الريفية في الهضاب العليا واستحوذ المضاربون على محاصيل الفلاحين، وقد تضررت بلاد القبائل بصفة خاصة بقلة بيع التبن وانخفاض اسعار الزيت وعودة المهاجرين البطالين كل هذا يعطي فكرة عن الاضطراب الاجتماعي.[2]

وضعية الهياكل الصحية:

ساهمت الخدمات الطبية والمنشآت الصحية في تردي وضعية الجزائريين الصحية انطلاقا من قول الأستاذ الفرنسي ايتيان برنارد الذي قال: " ان هناك عوامل اجتماعية عديدة ساعدت كثيرا في انتشار الأمراض بهذه الصفة في الجزائر في غياب تربية صحية جيدة وانعدام

[1] كمال كاتب، المرجع السابق، ص 105.

[2] محفوظ قداش، الجزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830- 1954، المصدر السابق، ص ص 295-296.

الإرشادات والنصائح الوقائية، جعلت من الجزائريين أجسادا مهيأة لإستقبالها زيادة على ضعف الجهاز الطبي وقلة المنشآت الصحية الخاصة بمحاربة هذه الأمراض.[1]

إن ادارة الاحتلال لم تهتم إلا بالمراكز والخدمات الطبية للمستعمرين[2]، فقد بنى أول مستشفى للأهالي تحت وصاية الكاردينال لافيجري سنة 1874 في مدرسة العطاف سكان يجب استثمار 20 بناء مستشفيات جديدة مخصصة للسكان المحليين، واحد في بلاد القبائل و الآخرون في غرداية و بسكرة حيث انشدت 88 مصلحة للأهالي في مختلف العمالات ومستشفيات في المناطق التي لا يوجد فيها كثير من الأوروبيين[3].

توجد في فرنسا 900 مستوصف لأمراض السل أما في الجزائر لا يوجد إلا 28 فقط، أما أمراض العيون الفتاكة فلا توجد إلا مصلحة واحدة أما المستشفيات الموجودة آنذاك تحتوي على 256.00 سرير لا تكاد تكفي حتى الأوروبيين خاصة ولا يوجد في جهات الجنوب الا 600 سرير.

لم يكن بالجزائر سوى 1851 طبيب، 660 قابلة، 611 صيدلية و 462 جراح أسنان، يتمركزون في المدن الكبرى في الجزائر ووهران وقسنطينة هذه المدن الثلاث كان بها 1145 طبيب وبعض المدن الأخرى الهامة وعددها سبع مدن تسيطر على 50 طبيب لكل واحدة منها ولم يبقى الا حوالي 350 طبيب لكل الجزائر الباقية أما بأراضي الجنوب لم يتعدى عدد الأطباء 37 طبيب من بينهم 19 طبيب عسكري.[4]

ان الهياكل الصحية التي وضعت في العشريات الأولى لإحتلال الجزائر لا يستفيد منها معظم السكان الأهالي الجزائريين الذين كانوا يعيشون بعيدا عن المراكز الحضارية أين كانت توجد هذه الهياكل، وفي سنة 1923 وضع Démontes جدولا حول علاقات السكان الأهالي

[1] مباركيه زبيدي، الأوضاع الاجتماعية في الجزائر بين (1919- 1954)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الوادي، 2013- 2014، ص 117.

[2] محمد العربي الزبير، المرجع السابق، ص 27.

[3] كمال كاتب، المرجع السابق، ص 188.

[4] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص ص 134-135.

بهذه الهياكل وأشار بهذه المناسبة الى أن عددا قليلا من الأهالي يستفيدون من هذه المراكز بينما الآخرون هم العساكر وعائلاتهم.

وفي العشر سنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى كان عدد الأهالي الذين استفادوا من خدمات المستشفيات العسكرية بلغ 76,318(منهم 68,623 رجلا، 5155 إمرأة و1008 اطفال و 532 طفلة) أي بمعدل 20.7% من مجموع المرضى الذين عولجوا في المستشفيات[1].

وأمام هذه الوضعية لم تجد الأغلبية الساحقة من الجزائريين في الارياف سوى اللجوء الى الوسائل التقليدية لمعالجة مرضاهم والتخفيف من آلامهم، مثل استعمال الأعشاب باختلاف انواعها وسائر الحبوب النشوية، واللجوء في كثير من الاحيان الى الرقية والحجامة والتمائم.[2]

المبحث الثاني: مصادرة الأراضي ومشكلة البطالة:

1.قوانين نزع أراضي الجزائريين:

شرعت الإدارة الاستعمارية الفرنسية بعد توقيع معاهدة الاحتلال في تحطيم الهيكل الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر، حيث وضعت يدها على الأراضي الخصبة التي كانت تابعة لما كان يعرف آنذاك بأراضي البايلك والحبوس بإعتبارها تابعة مباشرة للدولة، وأصبحت السلطة الاستعمارية تقوم بالتصرف فيها عوضا عن النظام البسيط الذي يعتمد فيه على استغلال أراضي العرش دون أدنى مشاكل بين مختلف الفئات الشعبية التي كانت تتعلق بالأرض، وكانت لسياسة الاستيلاء على أراضي البايلك وأراضي العرب التي كانت تتمثل أساسا في الأراضي الزراعية والرعوية والغابية، أثر سلبا على السكان الجزائريين الذين تحولوا بين ليلة وضحاها من ملاكين لأراضي شاسعة إلى مزارعين خماسين بعدما فقدوا كل أراضيهم[3].

[1] كمال الكاتب، المرجع السابق، ص ص 188، 189.

[2] محمد العربي زبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1954– 1962)، ج 1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999 م، ص 27.

[3] محمد قريشي، ص 111.

ان النظام الاستعماري قد استولى عنوة بواسطة القتل والاعدام الجماعي على معظم الاراضي الفلاحية الغنية بالقطر الجزائري، حيث كانت هذه الأراضي مصدر عيش الجزائريين و تكفي لعيش حياة هنيئة وتسمح بتصدير الفائض منها الى الخارج وتقدر هذه الاراضي بـ 20 مليون هكتار وتتوزع حسب الإحصاء الرسمي كما يلي:

- ✓ 5 ملايين تملكها الدولة الفرنسية منها أراضي الاوقاف الاسلامية المغتصبة.
- ✓ 4 ملايين ملك خاص لطائفة المستعمرين الكولون وهي أجود الاراضي وأكثرها خصبا وأحسنها موقعا في الجهات التي تكثر فيها الامطار يملكها 2600 مستعمر.
- ✓ 8.5 ملايين من الارض القاحلة الجرداء التي ليس بها ري ولا تنال من المطر الا قليلا بقيت بأيدي الجزائريين في مناطق الجبال والنجود والصحراء، توزع على 9 ملايين نسمة.[1]

سارعت فرنسا الى اصدار قوانين نقل الملكية الزراعية لمصادره الأراضي، بحكم أن الجزائريين لا يملكون سندات إدارية وقانونية تخول لهم حق الملكية العقارية، وليس لديهم عقود أو صكوك ملكية، وضعت الإدارة الفرنسية الاستعمارية يدها على مساحات واسعة متجاهلة بذلك حقوق الجزائريين، كان من ناتج هذا طرد المالك الأصلي من أرضه وحصره في أرض ضيقة وإما جعله في خدمة المعمرين[2].

- **قانون ورني WARNIER :**

هو القانون الصادر في 26 جويلية 1873 والمشهور بإسم قانون ورني نسبة الى واضعه والمعروف كذلك بإسم قانون المعمرين أو قانون التمليك العقاري[3].

[1] احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 108.

[2] عدة الهواري، عد الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسه التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830- 1960)، تر" جوزيف عبد الله، دار الحداثة، ط 1، لبنان، 1983، ص 158.

[3] عبد الحميد زورو، الاوراس ابان فتره الاستعمار الفرنسي، التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1937-1939)، ج 1، دار الطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 311.

قد مس هذا القانون الأملاك العقارية المتواجدة داخل المناطق التي خضعت فيها الملكيات لعمليات التجميع كذلك الأملاك المسجلة لدى الموثقين وكتاب الضبط والاداريين لا تستدعي بالضرورة لتجديد سنداتهم كما تنص على ذلك الاجراءات العامة الواردة في الفصل الثاني من هذا القانون والاملاك العقارية التي جرى عليها تطبيق مرسوم 21 جويلية 1846 أو هي المعفاة منه[1].

- قانون الغابات:

تمثل في مجموعة من القوانين صدرت اعوام 1874، 1885، 1903، وبموجبها حرم الجزائريين من استغلال الغابات وفرضت عليهم عقوبات صارمة وفي غاية التعسف اثناء الحرائق.

- قانون 1887:

وهو قانون مكمل لقانون وارني، نص على تقسيم الملكيات الجماعية للقبائل، كما أنه شجع المستفيد من منصبه على بيع حصته من الارض بعد عملية التقسيم، ثم جاء قانون 16 أفريل 1897 لدعم هذا القانون.

- قانون 14 اوت 1926:

جاء هذا قانون لتطوير التشريع العقاري[2].

هكذا حددت الوضعية القانونية للجزائر بالنسبة لفرنسا وتم تحديد الاراضي التي ستطبق عليها النصوص التشريعية على حساب القبائل وخصوصا المتعلقة بنزع الملكية الفردية وبالتالي ستدعم الاستيطان بالشرعية القانونية[3].

[1] عدة بن دامة، الاستيطان والصراع حول الملكية الارض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830- 1962)، ج1، دار الكوثر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 394.

[2] عبد اللطيف بن اشنهو، تكون التخلف في الجزائر، محاوله لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830 - 1962، تر: مجموعة من الأساتذة.

[3] الهواري عدي، المرجع السابق، ص 18.

كان الاتصال بين المجتمعين المسلم والاوروبي كارثيا في فترة الازمة بسبب التوسع الاستعماري الذي استولى على اراضي الثوار 1871 و استفاد من قرار مجلس الشيوخ في سنة 1863 وقانون وارني 1873 وقانون 28 ابريل 1887 والقانون العقاري 16 ابريل 1897، فأصبح الفلاحون الذين انتزعت منهم اراضيهم تحت رحمة المستعمرين الذين يمارسون نسب الفائدة من 20% الى 200% مقابل بعض الاراضي التي تصادر في حالة عدم تسديد الدين[1].

بفعل عمليات الاغتصاب تحول الفلاحون الجزائريون الذين كانوا قبل الاحتلال يمثلون الأغلبية الساحقة من السكان الى مجرد خماسين واجراء موسميين أو الى أناس عاطلين تماما عن العمل يعيشون من التسول أو من خسائس الارض (الاعشاب والنباتات)[2].

خلال العصر الذهبي للإستيطان (1909–1917) بلغ مجموع ما كان في حوزة الاوروبيين 2.13.288 هكتار من الاراضي الصالحة للزراعة و 194.159 وهكتار من الغابات[3]. كما بلغ في نفس الفترة الى سنة 1929 عدد القرى الاستيطانية بما فيها المراكز و الضيعات نحو 928 [4].

قد ألحق الاستيلاء على الاراضي والأملاك ضررا كبيرا لمن كانوا يعيشون من إيجار عماراتهم حيث يقول المؤرخ ليسبيس lespés بأن :" الأهالي المجردين من أملاكهم بدون أي تعويض بلغ بهم الشقاء الى حد التسول" كما تحدث مؤرخ روزي Rozet عن الأصول الفادحة التي الحقها الجنود بالدير وتهديم المنازل غير العسكرية وغيرها[5].

[1] محفوظ قداش، الجزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830– 1954، المصدر السابق، ص 237.

[2] محمود العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 17.

[3] شارل روبير اجيرون، المرجع السابق، ص90.

[4] حميدة عميراوي واخر، اثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830 –1962)، المرجع السابق، ص 18.

[5] مصطفى الاشرف، المصدر السابق، ص 202.

واستفادوا الاوروبيون من 1.468.677 هكتار من الاستيطان الرسمي أما الباقي فجاء من المشتريات وقدر بـ 1712,00 هيكتار قدره 562 مليون فرنك وقد صدر تشريع جديد في عام 1928 شجع على تحويل أراضي الجزائريين الى السلطات الفرنسية[1].

رغم الأوضاع المزرية التي كان يعيشها الجزائريين الا أنهم حافظوا على بعض المناطق وعلى ممتلكاتهم الخاصة ولم يمنحوها للكولون، كما هو الحال في بلاد القبائل التي كانت تشكو من الفقر والمجاعة كذلك العوامل الطبيعية والفراغات التي تعوضها مصالح الغابات وهكذا حرس الجزائريون على الاحتفاظ بأراضيهم بل تحولوا الى شراء الأراضي من الأوروبيين[2].

مشكلة البطالة:

عرفت الجزائر قبل الثورة التحريرية عدة مشاكل عويصة عجزت الادارة الاستعمارية عن ايجاد حلول لها، ومن اخطر هذه المشاكل على الاطلاق مشكلة البطالة لأن العمل هو الوسيلة الوحيدة لضمان حياة الانسان ورفاهية العيش، ولكن مع احتكار المستعمل لجميع الجوانب الحياتية صعبت مهمة الجزائريين في ايجاد فرصة عمل مناسبة[3].

ظل الفلاحون المسلمون يعملون في الاملاك الأوروبية كخماسين في خدمة الفرنسيين فقد عملوا زمن أطول لدى المستوطنين الذين كانوا يفضلون استخدام يد عاملة، كما عملوا الاهالي كحاصدين في عهد الامبراطورية الثانية ثم استخدموا عمال موسميين أو بالإلزام، وفي عام 1904 فقد حلوا محل العمال الاجانب واصبحوا عمال زراعيين دائمين، وفي مطلع القرن العشرين كان الملاك ومربي المواشي يمثلون تقريبا نصف طبقة فلاحية بنسبة 52% وكان المزارعون أو الخماسون 20% والعمال الزراعيون بنسبة 12% ومستأجري الاراضي بنسبة 0.5%[4].

[1] شارل روبير اجيرون، مرجع سابق، ص 90.

[2] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 87.

[3] شارل روبير اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج 2، المرجع السابق، ص 83.

[4] شارل روبير اجيرون، المرجع السابق، ص 102.

فالعمال الذين يجدون ما يعملونه في الارض يتقاضون أجورا زهيدة لا تكفي لسد رمقهم أما الأشخاص العاطلون عن العمل يرتدون ثياب باليه ويمشون عالة على مجتمع منعدم ومنهار[1].

في بداية الثمانينات عاش أغلب السكان حالة بؤس خاصة مدينة قسنطينة حيث عرفت انخفاض سعر الحبوب وكساده وارتفاع الضرائب المباشرة في المدينة وركود الاعمال وانتشارا الافلاس والبطالة وتزايد التعامل بالربا مما دفع بعمليات الحجز ومصادرة الاراضي وممتلكات الفلاحين في الارياف وكانت مدينة قسنطينة تعرف بطالة واسعة، فالسكان غير مستقرين مشكلين من عمال أجراء باليوم ولم يجدوا عملا، خاصة وأن النزوح الريفي طلبا للعمل ازداد في هذه الفترة الزمنية التي عرفت ركودا اقتصاديا وارتفع عدد البطالين، فقد اشارت بعض الاحصائيات الى وجود نحو 4500 طلب للعمل سنة 1933 في مدينة قسنطينة[2].

وبلغ في القطاع الريفي حوالي 400 بطال حسب تقرير Deloviginike وهناك من يرى أن عددهم الى ما يزيد عن مليون بطال[3].

[1] احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 132.

[2] عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص 17.

[3] شارل روبير اجيرون، المرجع السابق، ص 132.

المبحث الثالث: الاوضاع التعليمية:

ليس من الغريب أن يكون التعليم في وضع سيء في الجزائر نتيجة لسنوات طويلة من القمع والاضطهاد وقد سيطرت فرنسا على الاوقاف في الجزائر وهدمت بعض المساجد لأسباب مختلفة وحولت البعض الاخر الى كنائس، فالأوقاف تقدم الدعم المادي للتعليم والمساجد تقدم المعلمين ومكان التعليم. وقد عزمت فرنسا على نشر الجهل بين المسلمين ولم تخصص الا أموال ضئيلة جدا لتعليم الجزائريين مقابل ما انفق لتعليم المستوطنين فلم يقف التجهيل الى هذا الحد بل تعدى الى التدخل في مناهج التعليم وطرقه.

الاستراتيجية التعليمية الفرنسية في الجزائر:

اعتمدت فرنسا في سياستها التعليمية على إنشاء مدارس فرنسية ولكن عند تطبيقها فعليا لم تفتح ابواب التعليم في وجه الجزائريين الا في نطاق محدود جدا وقد عرف التعليم الحكومي الفرنسي انطلاقاته الحقيقية بصدور مرسوم 13 فيفري 1883 الذي أقر بإجباريه التعليم في الجزائر وجعله فرنسيا خالصا في اللغة والمناهج والتوجه العام[1].

قامت فرنسا بتنفيذ سياستها التعليمية في تضييق الخناق على اللغة العربية وذلك من خلال وضع عده قرارات وقوانين جائرة منها:

- **قانون 24 ديسمبر 1904:**

الذي أصدره الحاكم العام الفرنسي بهدف تضييق الخناق على فتح المدارس العربية دون الحصول على رخصة من عامل العمالة أو الضابط العسكري في المناطق الخاضعة.

- **قرار 8 مارس:**

الذي اصدره وزير المعارف الفرنسي "شوتان" الذي ينص على اعتبار اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر ويمنع تعليمها تبعا لذلك في المدارس[2].

[1] عبد القادر حلوش، سياسه فرنسا التعليمية في الجزائر، الجزائر، دار الامه، 2010، ص ص 144-145.

[2] يحيى بوعزيز، سياسه التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 الى 1954، المرجع السابق، ص 60.

منذ مطلع القرن العشرين نشطت حركة بناء المدارس وفتحت أبوابها أمام أبناء الجزائر ببرنامجها الفرنسي البحت[1]. وفي سنة 1907 عرض مشروع جديد على البرنامج اقترح فيه تحديد سن الدراسة من 6 الى 10 سنوات يتم فيها تعليم اللغة الفرنسية الدارجة (argot) مع شتى من الحساب مع مبادئ أولية في التاريخ والجغرافيا الى جانب الاشغال اليدوية. كما ادرجت اللهجة الدارجة ضمن البرنامج ما عدا في منطقة القبائل. يتولى تأطير هذه المدارس الجديدة التي يطلق عليها إسم الملحقات المدرسية " ممرنون" جزائريون من حملة الشهادة الابتدائية. ينص المشروع على انجاز 30 مدرسة من قسم واحد كل سنة، تكلفة كل واحدة منها 6000 فرنك، أي نصف تكلفة المدرسة العادية، وقد رفضت لجنة التعليم في البرلمان هذا المشروع الذي اعتبرته هزيلا وغير كاف، ومن جهة اخرى فإن اللجنة المالية علقت مواقفها على القرض الذي طلبته المستعمرة والذي مبلغه 70 مليون[2].

امام هذا الموقف قام جونار على انعاش التعليم فقام بالتعهد على بناء 60 قسما وليس مدرسة، لكن سنه 1908 وجد الا أربع مدارس حيث أراد أن يقوم بنشر التعليم الفرنسي بطريقة غير مكلفة، وقد سمى هذا النوع من المدراس (مدرسة القربي، الكوخ)، وسمي ايضا هذا التعليم بسخرية وانحطاط " تعليم بورخيص (بومارشي)" لأنه لا يعتبر تعليم مكون لفرد أو انسان متحضر، الا أن الغاية واحده وهي جعل الفرد الجزائري متأثر بفرنسا وحضارتها وطمس حضارته[3].

ناظل جونار من أجل تنمية المدرسة الاهلية رغم التعصب العنيد من المستوطنين الذين لم يكونوا يرغبون سوى في التعليم المهني أو الزراعي العلمي وعندما اضطر الى ترك منصبه لأنه عارض تحويل المدارس الى مدارس ملحقة سميت " مدارس ملاجئ "[4].

[1] احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 141.

[2] جمال قنان، التعليم الاهلي في الجزائر في عهد الاستعمار 1830- 1944، طبعة خاصة المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثوره اول نوفمبر 1954 الجزائر، 2007، ص 192.

[3] ابو القاسم عداس، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 4، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص 358.

[4] شارل روبير اجيرون، المرجع السابق، ص113.

مع بداية 1914، وصل مشروع جونار الى التقهقر والافلاس وبذلك لم تنجح الادارة الاستعمارية في تسييره والسبب واضح وهو اهتمامهم بالمجال العسكري والحرب العالمية الاولى[1].

فشل النظام التعليمي بصورة عامة وظل عدد المتمدرسين من اطفالنا ضئيلا جدا، حيث كان معظمهم متشردون بالطرقات ويمسحون الاحذية ويرعون الاغنام الى درجه أن عدد الطلبة الحاملين لشهادة البكالوريا لم يتعدى 40 طالب عام 1914، ويعود ذلك الى عده أسباب:

- ✓ عزوف الجزائريين عن الالتحاق بتلك المدارس الاستعمارية التي كانت تبث السموم بدلا من نشر المعرفة الحقة، حتى ولقد سموها " مدارس الشيطان" وذلك الى غاية الحرب العالمية الاولى بدليل ان "تكوت" بالأوراس لم يكن بها سوى 4 التلاميذ عام 1934 ومدرسة القنطر 3 تلاميذ فقط.
- ✓ الهجرة في طلب العلم الى جامعة الزيتونة في تونس والقروين في تونس والازهر في القاهرة.
- ✓ معارضة المستوطنين المطلقة لتعليم الجزائريين بتخوفهم من أن يصبح المتعلمون الجزائريون خطرا على الاستعمار لذلك ارادوا إبقاء الاهالي في وضعية الجهل حتى لا يشكلوا خطرا على اسيادهم.
- ✓ تقصير السلطات الفرنسية في توفير الأموال الضرورية لإنجاح تعميم مجانية التعليم[2].

سنة 1914 بقيت حصيلة تمدرس الجزائريين ضعيفة 47.263 تلميذا أي أقل من 5% من الأطفال المسلمين و89 سنويا سنة 1899 (180 في سنة 1910 و 980 في سنة 1941)، وكانوا ينتمون في الغالب الى العائلات الكبيرة، وأقل من 100 للتعليم العالي، وبالتالي فإن النتائج ضعيفة. لم تستطيع المدرسة أن تكون آلة حقيقية للهيمنة الاستعمارية، وبالتعليم

[1] عزه الحسن، التعليم الاهلي في الجزائر (1850- 1962)، مذكره مقدمه لنيل دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كليه العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعه العقيد احمد دراية، ادرار، 2018-2019، ص 137.

[2] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 الى 1989، ج1، دار المعرفة الجزائرية، 2006، ص273.

بالفرنسية وبالتالي لم تستطيع تغيير المجتمع الاسلامي الذي بقي في العديد من المناطق وخاصة في الجنوب مرتبط ارتباطا قويا بثقافته الاسلامية[1].

مع ذلك شهد التعليم في الابتدائي الفرنسي للجزائريين انطلاقية كبيرة في فترة ما بين الحربين (1919-1939). ففي سنة 1920 كان عدد التلاميذ الأهالي المسجلين36.797 بينهم 2.034 تلميذة[2]، ومن جهة أخرى يرى الأمير خالد أن عدد المتمدرسين سنة 1922: 38.000 تلميذ، وأن مجموع المدارس الخاصة بالأهالي بما فيها الملحقات المدرسية (مدارس قوربي): 520 مدرسة لمجموعة السكان الذي يتجاوز عددهم الخمسة ملايين نسمة في الوقت الذي يتوفر 1200 مدرسة لعدد من السكان الذي لا يزيد عن 700 الف نسمة[3].

في التقرير الذي اعده مفتش الاكاديمية اودران حول وضعية التعليم الاهلي في العام الدراسي 1929- 1930، جاء فيه أن عدد المتمدرسين من الاطفال الأهالي عند هذه السنة الدراسية بلغ 38.109 تلميذ من بينهم 3.296 تلميذة مسجلين في المدارس الاهلية 1500 تلميذ في المدارس الخاصة من بينهم 1212 تلميذ في مدارس البيض بحيث يصل مجموع المتمدرسين الى 39,609 تلميذ.

وفي سنة 1930 وصل عدد المدارس الى 225 مدرسة منها 11 مدرسة خاصة بالبنات تتوفر في مجموعها على 469 قسم، الى جانب 10 مدارس خاصة تضم في مجموعها 14 قسم ليصبح مجموع الاقسام الخاصة بالجزائريين 483 قسم[4].

ذكرت مجلة المغرب 1917، أن التعليم الفرنسي من الاساس كان يهدف الى خدمة الجالية الفرنسية أما بالنسبة الى الجزائري فلا يخرج عن الطابع الاستغلال كتعلم بعض شؤون الزراع ومساعدة المستوطنين والعمل بالطرز أو نسج الزرابي لبيعها للسواح وتصديرها أو تخريج

[1] محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، المصدر السابق، ص236.

[2] ابو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830- 1954، ج3، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998، ص 297.

[3] جمال قنان، التعليم الاهلي في الجزائر في عهد الاستعمار 1830- 1944، المرجع السابق، ص 198.

[4] المصدر نفسه، ص 199.

بعض الجنود والقضات و المترجمين. أما التعليم الذي يكون أو يربي المواطن ويرفع المستوى العقلي ويضمن له الوظائف، فذلك كان حجزا على الفرنسيين أما بالنسبة للثانويات والكليات أنشأت من للأوروبيين فقط ولم يدخلها غيرهم وكان التعليم يعطى بالفرنسية ولا يعطى بالعربية، بالإضافة الى المعاهد (الكوليجيات) في كل من البليدة، مستغانم، تلمسان، المدية، سكيكدة، عنابة، سطيف وبالعباس حيث كان عدد التلاميذ الفرنسيين في هذه المؤسسات حوالي 11,000 من سكان عددهم اقل من نصف مليون نسمة بينما عدد التلاميذ الجزائريين 776 فقط من سكان عددهم 5 ملايين نسمة[1].

ان المدارس الفرنسية جعلت من المجتمع الجزائري يتأثر بها بالرغم من نقصها، حيث كونت نخبة مختلفة عن باقي الفئات الأخرى (الاهالي)، كونها ليست جزائرية الثقافة وفرنسيه الجنس، وهذا ما جعلها محل احتقار كونها اعتنقت التجنيس، رغم فتاوى العلماء حول تجريم التجنيس ويعتبر ارتداد عن الدين، بالإضافة الى خروجهم عن القانون بالنسبة للجزائريين والفرنسيين[2].

[1] ابو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830- 1954، ج3، المرجع السابق، ص 302.

[2] ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 194.

المبحث الرابع: الوضعية الاجتماعية للمرأة الجزائرية:

من خلال دراسة الوضعية الاجتماعية للمرأة الجزائرية بصفة عامة، يمكننا أن نحدد مكانة المرأة داخل اسرتها وداخل محيطها الاجتماعي، في ظل الظروف القاسية التي فرضها الاحتلال الفرنسي و عادات المجتمع الجزائري البالية والرجعية، فحال هذه الاخيرة داخل كيانها الاسري كان بالفعل سيئا ومزريا الى ابعد الحدود بل ازداد سوء عما كان عليه اواخر العهد العثماني، فالمرأة الجزائرية سدت امامها كل السبل، وفرضت عليها عادات وأعراف بعيدة كل البعد عن الدين والرقي والحضارة، وجعل المنزل بمثابة سجن لها لا تغادره من يوم ان تزف اليه الى أن تحمل على النعش الى القبر. وفرض عليها حصار اجتماعي خانق وأعتبر ذكر اسمها في أي محفل بمثابة قلة أدب، بحيث عندما يذكر الرجل كلمة المرأة أو الزوجة يقول لمخاطبه " اكرمكم الله "، و "حاشاكم"، ففرض عليها نوع من الحجاب لا صلة له بالإسلام ابدا، وعاد ذلك بالتدهور والتخلف عليها وعلى الاسرة والمجتمع[1].

عملت الكثير من الكتابات الاستعمارية الفرنسية والادبية خاصة، على رسم صورة مشوهة عن الحياة الاجتماعية للمرأة الجزائرية داخل كيانها الاسري ومكانتها في النسيج الاجتماعي للمجتمع المسلم التي كانت توصف غالبا من قبل هؤلاء الكتاب الغربيين بأنها تعيش حياة بؤس وشقاء وتوصف بالتخلف والجهل حيث اعتبرت المرأة العربية المسلمة، مخلوقا لا قيمة فعلية له ولا دور لها في المجتمع الذي تعيش فيه[2].

كانت النساء الفرنسيات والزائرات الاخريات يبكين حالة المرأة المسلمة في الجزائر، فهي في نظرهن مسكينة وجاهلة ومحرومة من متعة الحياة، وهي ضحية الرجل الذي كان يشتريها

---

[1] يحيى بوعزيز، المرأة الجزائرية وحركة الاصلاح النسوية العربية، (د،ط)، دار الهدى، الجزائر، 2000، ص 23.

[2] نقصد بالخصوص الاعمال الأدبية لمؤلفات فرنسيات من بينها رواية نساء عربيات من الجزائر لاوكلير هوبرتين auclert hubertine " اخوتنا المسلمات" و"معاديث" لمؤلفتهما: بواسنار ماغالي Boisnard Magali وخاصه كتابات مارين بوجيجا marie bugeja " عبر الصحراء" " اخواتنا المسلمات" و" وتحت دفئ الخيمة" للمزيد انظر: سكينه مساعدي، روائيات الاستعمار والمرأة المستعمرة في الجزائر، ترجمه ناديه الازرق بن جده موقع، الجزائر، 2012، ص 14.

بدراهمه (هكذا يسمون المهر)، وهي راضية بالصداق والعمل الشاق والزواج عليها بضرة. وهي مستسلمة للقدر والمكتوب والتقاليد[1].

إن المرأة الجزائرية رغم جهلها العظيم تمتاز بخلاص كريمة وسحايا طيبة فهي محافظة اتم المحافظة على التقاليد القديمة والعادات التي ورثتها عن الاسلام وهي مسلمة متينة الايمان على قاعدة، ثم هي زوجة أمينة صبورة وفية، تشاطر زوجها الام الحياة دون جزع. أما نساء الطبقات الراقية في المدن الكبيرة فهم في فئة قليلة وقد اشتهرت بشدة التمسك بالتقاليد القديمة وتلقي الكثير منهن مبادئ العلوم الحديثة بالمدارس الفرنسية، والمرأة في القطر الجزائري كله تتحجب في المدن، أما في البادية فقلما تجد للحجاب بوجود[2].

2. الوضعية الثقافية والدينية للمرأة الجزائرية:

لا تخفى أهميه التعليم كوسيلة للتبشير (التعليم التبشيري)، حيث انتشرت المدارس الدينية لا سيما في منطقة القبائل، ببلديات المختلطة وكذلك في مدارس مخصصة للبنات فقط، مثل مدرسة ابن اسماعيل بالبلدية المختلطة ذراع الميزان، التي كانت تضم 65 تلميذة، ومدرسة مهيئة للبنات ببلدية فورناسيونال (الاربعاء ناث ايراثن) التي تضم 25 تلميذة[3].

وعموما لم يعرف التعليم التبشيري الموجه لبنات الجزائر تطورا ذا شأن، وتعود أسباب ذلك الى الصعوبات الكبيرة التي لقيتها المبشرات في جلب البنات الى مدارسهن écoles ouvroirs وكل ما استطعن تقديمه للتلميذات واغلبهن يتيمات لا يعدو أن يكون مبادئ في الحساب والقراءة والخط وذلك في نطاق ضيق ويتضح لنا أن المبشرات كنا يركزن على فنون التدبير المنزلي والأشغال ويعود الاهتمام بتلك الجوانب الى:

- ✓صعوبة اقناع الجزائريين بأن يوكلوا مهمة تربية بناتهم على المبشرات.
- ✓لم يكن التعليم هدفا في حد ذاته، بل الهدف هو العمل على تحقيق الأغراض التنصيرية.

[1] ابو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830– 1954، ج3، المرجع السابق، ص 441.

[2] احمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المصدر السابق، ص 361.

[3] عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 73.

✓تكوين ربات بيوت يحسنن ادارة شؤونهن المنزلية، واعدادهن كزوجات منتصرات، يساهمن في تلقين اطفالهن دين وثقافة المستعمر، وهو ما يهدف اليه التعليم التبشيري بشكل عام.[1]

من هذا كان ضمن مخططات القائمين على التنصير، جلب وتكوين معلمات مبشرات في الجزائر، يهدف تنصير المرأة الجزائرية ادراكا منهم لما للمرأة من دور تقوم به في تربية ابنائها وتنشئتهم، المرأة إذا انتصرت اعتنق ابنائها كذلك الديانة المسيحية، ويوجد سبب آخر لتكوين معلمات مبشرات، وهو استحالة امتثال المبشرين الذكور بالمرأة نظرا لإصطدامهم بالعادات والتقاليد التي تحرمها على المرأة المسلمة التحدث الى الاجانب عنها من الرجال، فكان لزاما أن تؤدي هذه المهمة إمرأة مثلها لاستمالتها الى المسيحية وتقريبها من الانجيل، كما كان هناك بعد ثالث لتكوين المعلمات المبشرات، وهو اعدادهن للزواج من المنتصر الجزائري، الذي يمكنه باي حال من الاحوال الزواج من غيرها من المسلمات[2].

كانت الادارة الاستعمارية تقوم بتهديد الاشخاص الذين يتخلفون عن ارسال بناتهم الى المؤسسات التبشيرية، فمثلا صاحب مقهى عربي هدد بانتزاع الرخصة إن لم يبادر بإرسال ابنته الى الاصلاحية وقد اقبل الكثير من المسلمين على دور التنصير هذه ببناتهم خفية للتهديدات الفرنسية وبصورة مروعة[3].

عموما بقية المرأة الجزائرية عصية على هذه المخططات واستطاعت الحفاظ على أحد أهم مقومات شخصيتها العربية الاسلامية، الا وهو الدين الاسلامي كما تمكنت بتقاليدها وعاداتها وبانتمائها الحضاري للأمة العربية بل أن بعض من غر بهن المبشرون أو دفعتهن ظروفهن الاجتماعية والمعيشية القاسية الى الردة عن دينهن، قد عدن بسرعة، وفي هذا الشأن يمكننا الاستشهاد بما ورد في تقرير وجهته "اميلي" – سالفه الذكر– الى البابا غريغوار السادس: "

[1] محمد الطاهر وعلي، التعليم التبشيري في الجزائر من 1830 الى 1904، منشورات دحلب، الجزائر، 2009،ص ص 139-141.

[2] المرجع نفسه، ص ص 174-175.

[3] محمد السعيد الزاهري، الإصلاحية بين نارين، جريده البصائر، السنة الاولى، ع 1، الجمعة 13 ذي القعدة 1354هـ الموافق ليوم 7 فيفري 1936، ص 3.

يشرفنا ان تتلقى زنجية التنصير والاخرى الترميد ولكنهما أخطأتا حينما ارتدتا وعادتا الى ديانتهما الاصلية"[1].

اما النساء المنتصرات اللواتي اخترنا الانفصال عن دين أجدادهن والبقاء على ردتهن، فلم يجدن من المجتمع الجزائري شأنهم في ذلك كشأن الرجال المنتصرين سواء المقت والعزل والنبذ والامتناع عن مظاهرتهم، وقف كافة أشكال التعامل معهم، بل وصل الامر الى حد الاعتداء عليهم ومحاولة قتلهم في بعض الأحيان من طرف أفراد قبيلتهم بإعتبار أن المنتصر قد جلب العار لهم ودنس شرف قبيلته، وفي هذا الشأن نقرأ شهادة السيدة فاطمة عمروش المنتصرة والتي تعترف في كتابها histoire de ma vie أن إحدى زميلاتها في ملجأ اليتيمات بمنطقة ثدارت أوفلة، تظاهرت عند ملاقاتها في يوم نزهة بعدم التعرف عليها، وذلك لكونها تنصرت بينما حافظة زميلتها على دينها الاسلامي[2].

الاستغلال الاقتصادي للمرأة الجزائرية المستعمرة:

ان المرأة الجزائرية حرمت من التعليم الفرنسي الرسمي أو كانت تتلقى تعليمها العربي محدودا ومحتما فإنها سخرة لأداء الواجبات اليومية في بيت أهلها، كذلك مستغلة أبشع إستغلال لخدمة المعمرين والاسر الاوروبية بالدرجة الاولى، ومع مرور الزمن، صارت الفتيات الجزائريات يرتدون وراشات متخصصة لتعليمهن حرف ومهن مختلفة (التعليم المهني والفني الذي ركز عليه الفرنسيون بغية توفير اليد العاملة الاهلية الرخيصة، تحقق لهم اطماعهم الاقتصادية)، هذه الورشات كانت مخصصة للفتيات بالدرجة الاولى " فهناك الخريجات من ورشات "ابن عانب" ومن بعض الورشات التي فتحت في العاصمة ووهران وقسنطينة، ومن أهم المدن التابعة لها سواء تلك الورشات الخاصة أو الكنيسة او التابعة للحكومة ومن الصنف الاخير سبعة مراكز في اقليم قسنطينة بين 1895- 1910، وكانت تضم حوالي 539 تلميذة وسبعة مراكز في اقليم وهران بين 1906- 1910، حيث ستة مراكز، وكانت تضم حوالي 526

[1] زهير بن علي، قضايا المرأة ضمن اهتمامات الحركة الإصلاحية الجزائرية 1925- 1954، شهاده ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر اشراف سليمان قريري، جامعه الحاج لخضر، باتنة، 2014- 2015، 48.

[2] محمد الطاهر وعلي، المرجع السابق، ص213.

تلميذة، وقد اختصت هذه المراكز بأنواع معينة من الزرابي الإيرانية والتركية والمغربية والتونسية بالإضافة الى الأنواع المحلية، وكان الهدف من هذه الورشات ليس تثقيف البنت المسلمة واخراجها من ظلمات الجهل كما يزعمون، ولكن جعلها وسيلة انتاج تجارية، من جهة اخرى كان الهدف هو دمج المرأة الجزائرية في الحياة الاوروبية وخاصة الاقتصادية واخراجها من بيتها بشتى الوسائل[1].

كان الاهتمام الفرنسي منصبا حول التعليم المهني الموجه للإناث بتعليمهن فنون التدبير المنزلي، وما يحتويه من أشغال الإبرة والترقيع والطبخ واستعمالات الصابون وأشغال الصوف والسلال ويهدف هذا النوع من التعليم فضلا عن مزاياه الاقتصادية الى تكوين زوجات قادرات على الاعتماد على انفسهن اذا ما تنصرت ومن جهة أخرى التأثير على غيرهن من النساء.[2]

بقيت المرأة الجزائرية في بيتها تقوم بالأشغال الحرفية، التي كانت معروفة آنذاك في الجزائر فالحرف كانت منتشرة في كل البيوت الجزائرية تقريبا، ولكن الأعمال الحرفية في الريف كانت أكثر انتشارا منها في المدن وفعلا فإن مئات الألاف من النساء الجزائريات كن يقمن بصناعة الخزف أو الفخار، وكن ينسجن الألبسة والزرابي، فضلا من بعض الأواني المنزلية[3].

إن المرأة الجزائرية التي كانت ترضخ تحت وطأة الاستعمار الغاشم طوال فترة الاحتلال وتعاني من الجهل والجمود الخانق أو تعيش في حالة من التخلف والضعف الاجتماعي قد كسرت قيودها التي اثقلتها وحالت دون انطلاقتها، وتخطت أسوار العادات البالية والتقاليد السيئة التي حاصرتها في يبتها[4].

وفي الأخير فإن المرأة الجزائرية استطاعت اقتحام عالم الشغل وولوج سوق العمل الى جانب الرجل لأول مرة في تاريخها الحديث ومن هما كانت انطلاقتها نحو عالم المقومة السياسية

[1] ابو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830- 1954، ج6، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1998، ص 348.

[2] محمد الطاهر علي، المرجع السابق، ص ص 126 – 127.

[3] محمد قريشي، المرجع السابق، ص 82.

[4] آنيسة، بركات، نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م، ص 7.

عن طريق انخراطها في الجمعيات الاجتماعية والثقافية، وهكذا حققت انطلاقة قوية بإتجاه الكفاح المسلح فما بعد[1].

[1] محمد قريشي، المرجع السابق، ص 249.

الفصل الثالث: محاولات الجزائريين في تحسين وضعهم الاجتماعي

المبحث الاول: الاسباب الهجرة الجزائرية.

المبحث الثاني: اتجاهات حركه المهاجرين.

المبحث الثالث: تأثير المهاجرين على الحركة الوطنية.

تعتبر حركة الهجرة التي جسدتها الجماعات من مختلف مناطق القطر الجزائري ظاهرة افرزتها جملة من العوامل التي خلقتها الاجراءات والقوانين الفرنسية التعسفية ففي أواخر القرن 19 أقدمت مجموعات كبيرة من السكان الجزائريين على الهجرة نحو المشرق نظرا لوحدة الدين واللغة والارتباط الثقافي والاجتماعي بين شعوب منطقتين منها هجرة الأمير عبد القادر وعائلته هروبا من سلطة المستعمر وبحثا عن ظروف المعيشة الكريمة ومع بداية الحرب العالمية الاولى اتبعت فرنسا سياسة التهجير ضد الجزائريين فنقلت العمال والمجندين الى فرنسا، مما كان سببا في زيادة وتيرة الهجرة الجزائرية نحو فرنسا إضافة الى عوامل اخرى.

وعليه سنحاول في هذا الفصل اعطاء مفهوم للهجرة وسنتطرق للأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية التي دفعت المهاجرين الى الاستقرار بفرنسا.

كما سنتحدث عن الهجرة نحو المشرق ونحو فرنسا وفي الأخير سنتناول تأثير المهاجرين الجزائريين على مسار الحركة الوطنية.

المبحث الأول: أسباب الهجرة الجزائرية:

1. تعريف الهجرة:

لغة: هَجَرَ، يَهْجُرُ، هَجْرًا، بمعنى الاعراض عن الشيء أو الشخص أي ابتعدوا منه، كذلك الفعل هَاجَرَ، يُهَاجِرُ، مُهَاجِر، رحل عن بلده وأهله[1]. كما ورد في قوله تعالى: " إِن الذِينَ آمَنُوْا وَالذِينَ هَاجَرُوْا وَجَاهَدُوْا فِي سَبِيْلِ الله أُوْلَئِكَ يَرْجُوْنَ رَحْمَةَ اللهِ وَاللهُ غَفُورٌ رَحِيمْ".[2]

وقوله أيضا: " إِن الذِينَ تَوَفَاهُمُ المَلائِكَةُ ظَالِمِيْ أَنْفُسَهُمْ قَالُوْا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُو كُنا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الأَرْض قَالُو أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللهِ وَاسِعَة فَتُهَاجِرُوْا فِيهَا فَأُوْلَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنمُ وَسَاءَتْ مَصِيرَا"[3].

اصطلاحا:

فالهجرة تعني انتقال الشخص من المكان الذي يقطن فيه والتوجه الى مكان آخر يختاره للعيش، حيث يكون هذا المكان أحسن من الذي كان فيه، ذلك في شتى المجالات، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، أما المقصود بكلمة "مُهَاجِرْ" فهو الشخص الذي اضطر الى ترك منزله لأسباب اقتصادية أو اجتماعية والتوجه الى فرنسا أو بلد آخر بقصد العمل وكسب عيشه هناك[4].

2. اسباب الهجرة الجزائرية:

ان هجرة المسلمين الجزائريين الى البلاد العربية التي لم تنقطع منذ سنة 1830م، لها جذور دينية عميقة، ذلك أن موقف الشريعة الاسلامية واضح وقاطع منذ أن أمر القرآن مسلمي مكة بالهجرة الى المدينة[5]، واضافة الى الصيغة الدينية التي تكتسبها الهجرة، هناك عوامل أخرى دفعت بالمسلمين الجزائريين الى الرحيل وترك أراضي آبائهم واجدادهم فقد بدأت هجرة المسلمين

---

[1] محمد غزالي، الهجرة السرية في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة "صحيفة الشروق نموذج" مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاجتماعية جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011، 2010، ص 11.

[2] القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية 218.

[3] القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 97.

[4] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص 542.

[5] شارل روبير اجيرون، المرجع السابق، ص 750.

منذ سنوات الاحتلال الأولى، فمنذ سنة 1832 تكونت طائفة من المهاجرين من بلاد المغرب بسبب اضطهاد فرنسا للجزائريين أكثر من أي وقت مضى ويتمثل ذلك في عمليات الابادة الوحشية وفرض الغرامات المالية الباهظة والمصادرة العقارية[1].

ومن هنا يتضح أن هناك عدة أسباب أدت لخلق ظاهرة الهجرة وتمثلت في:

❖ **الاسباب السياسية والعسكرية:**

يوجد العديد من الأسباب التي ادت الى الهجرة الجزائرية، لكن أهم وأول سبب هو إقدام الادارة الفرنسية بالجزائر على خرق قوانين السنة المحمدية وذلك بحرمات التجمعات المحلية من حق اختيار قادة كل جماعة حسب ما جرى عليه العرف والتقاليد الاسلامية، وبقدر ما أظهرت فرنسا من اضطهاد وتعسف للمحليين إلا أن هؤلاء كانوا يحثون الشعب على مقاومة جيش الاحتلال، ولهلل أشهر مرسوم سياسي اتخذته فرنسا هو ذلك الصادر يوم 24 اكتوبر 1870م، الذي قضي بتجريد الجزائريين من المشاركة في هيئات المحلفين الشرعية التي تنظر في القضايا المقدمة الى المحاكم، وقد نص هذا المرسوم على اعتبار الجنسية الفرنسية أساسية للتعيين بأي هيئة من المحلفين، وبذلك اصبح المعمرون، هم الذين يتحكمون في مصير الجزائريين[2].

لقد اعتبر القانون الفرنسي الجزائريين كرعايا، فلم يعترفوا لهم بحقهم في التمتع الكامل بالحريات المدنية والسياسية كمواطنين، وبالإضافة الى ذلك ملامح الاضطهاد للحكم الفرنسي، حيث طبقوا "قانون الأهالي وكان أسوأها"، الذي افقدهم حرية التعبير، فقد جعلت الجزائريين يكتشفون بأنه لا يمكن البقاء في وطنهم[3].

وقد كان قانون التجنيد الاجباري من بين هذه الأسباب، ذلك أنه جعل الجزائر كلها تعيش في اضطراب، فقد عارضه كل طبقات الشعب خاصة الأعيان التقليديين، كانوا أكثر معارضة، فعندما اصبح واضحا ان قانون التجنيد الاجباري كان سيصدر لا محالة

[1] بشير ملاح، المرجع السابق، ص 317.

[2] عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، المرجع السابق، ص 155.

[3] ابو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية 1900-1930، المرجع السابق، ص 120.

باع هؤلاء أملاكهم وأخذوا نسائهم وأطفالهم، ثم غادروا وطنهم والدموع في عيونهم والذكريات في رؤوسهم.[1]

إضافة الى تضييق القوانين العادية بالنسبة للمعمرين وتطبيق قوانين استثنائية وخاصة بالجزائريين، وقد شرعت فرنسا في اتباع هذه السياسة منذ سنة 1874م، وذلك حين وافق البرلمان الفرنسي على مشروع ينص على تطبيق القوانين الفرنسية في الجزائر، الا اذا وافق الحاكم العام بالجزائر عليهم، ومن ذلك التاريخ تم تجريد الجزائريين من جميع حقوقهم السياسية[2].

الظاهر أن الحديث عن الاسباب العسكرية يقودنا للاستشهاد بقول الكاتب الفرنسي مارسي الذي يقول: "إن الحياة الاستعمارية الجديدة من بين الأسباب التي قادت الى الهجرة الجزائرية، فقد كان ذلك يعني أنه لم يعد في استطاعة الجزائريين أن يتمتعوا بحياتهم القديمة كما كانوا سابقا[3].

❖ **الاسباب الاقتصادية والاجتماعية:**

الواقع خلاصة للسياسة الفرنسية المطبقة في الجزائر، وخاصة في الجانب الاقتصادي وتتفق الآراء في دوافع الهجرة من بلد الى آخر على أنها لابد أن تقوم على أساس رئيسي، الأول على أن تصبح الحالة التي يعيشها المواطن في الموطن الأصلي صعبة بحيث لا يطبقها، والثاني أن يبدو لطالب الهجرة بلد يجد فيه ماعز اليه وجوده في بلده الأصلي[4].

فالعوامل الاقتصادية تتمحور حول سلب الارض من اصحابها الشرعيين ويستولي عليها المعمرون وأصحاب الشركات الكبرى، فالأرقام هذه تشير مثلا الى ذلك:

---

[1] المصدر نفسه، ص122.

[2] عمار بحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، المرجع السابق، ص 157.

[3] ابو القاسم سعد الله الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 122.

[4] سليمان بن رابح، العلاقات الجزائرية العربية بين الحربين (1919–1939)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، اشراف صالح فكرون، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2007–2008، ص 11.

فالأوروبيين في الجزائر يمتلكون 24000.00 هكتار منها 1.7000.00 هكتار منزوعة الملكية، كما يملك 73.5% منهم أكثر من 100 هكتار[1].

بالإضافة الى عمليات الاضطهاد وعدم التعويض لأملاك المصادرة فقد اثبتت سياسة الاستيطان التي استمرت أكثر من قرن الى تجريد الجزائريين من العمل في مزارع المستوطنين التي كانت من قبل ملك لهم. وذلك مقابل أجور زهيدة لا تفي بضروريات الحياة، أما التي تشغل قسما من سكان الجزائر قبل الاحتلال تحت ثقل الضرائب وعراقيل الإدارة الاستعمارية ومنافسة الاوروبيين الذين يحضون بكل مساعدة من قبل الإدارة، مع أن الجزائر كانت بها كل الامكانيات التي تحتاج اليها الصناعة الحديثة[2].

كذلك نستطيع القول أن الأسباب الاجتماعية كانت نتيجة لأداء الخدمة العسكرية التي تعتبر حياة جديدة اكتشفها الشباب، فإن هؤلاء لا يسعون الى التهرب والتخلي عن القرية التي عاشوا فيها ومحاولة مغادرتهم الى المدن الأخرى، وكذلك كله سعيا لنيل حريتهم الفردية وظنوا أنهم بأجرتهم هذه يستطيعون بناء مستقبلهم وفق ما يتماشى مع رغباتهم المتمكنة في ان الهجرة تتيح لهم عرض غير محدود للعمل وتكوين الثروة والحصول على شهاده علميه ومن هنا يتضح لنا أن الهدف الرئيسي للهجرة هو الحصول غلى الكفاءة التي تفتح المجال للمشاركة في مسايرة المسؤولية عند عودتهم وكذلك تدهور المستويات المعيشية نظرا لفقد الجزائريين اراضيهم وقطعان ماشيتهم واملاكهم وانتشار الفقر والبطالة بينهم انتشارا لا مثيل له في العالم آنذاك، بحيث كان عدد العاطلين عن العمل في ارتفاع مستمر[3].

[1] يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954)، (د ر ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص 238.

[2] سعيد برنان، نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا 1936-1956، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، دون سنة نشر، ص 28.

[3] عمار بوحوش، العمال الجزائريين في فرنسا، المرجع السابق، ص 159.

❖ **الاسباب الثقافية والدينية:**

مما لا نشك فيه ان التعليم هو المؤهل الاساسي للحصول على اي عمل لائق داخل الوطن، ولو اتيحت الفرصة لأكبر عدد ممكن من ابناء الجزائر في الصغر أن يتعلموا لما كانت هناك ضرورة للهجرة[1].

ولقد ضربت السلطات الفرنسية عدة مراكز تعليمية وذلك لطمس الهوية والشخصية ولإيجاد ثقافتها وتراثها الحضاري على أرض الوطن، وإبعاد اللغة العربية عن الحياة العلمية المفيدة وقامت عملية توسيع تعليم اللغة العربية عن الحياة العلمية المفيدة وقامت علمية توسيع تعليم اللغة الفرنسية حينها قررت إنشاء المؤسسات في عدة مناطق من أجل السيطرة على المؤسسات التعليمية و تثقيف الشعب بالثقافة الفرنسية[2].

بالإضافة الى محاولات التنصير أو التمسيح التي قام بها لا فيجري وغيره لتحويل الجزائريين عن عقيدتهم الاسلامية.

مراقبة فرنسا للمؤسسات الدينية ومصادرة الأوقاف وإدارتها للشؤون الدينية وخاصة بعد صدور قانون 1907 الذي نص على فصل الدين عن الدولة.

ظهور فكرة الجامعة الإسلامية في المشرق العربي، التي كانت متنوعة بحركة واسعة في النهضة الفكرية والثقافية في العالم الإسلامي[3].

وقد دعمت الحركة الاصلاحية والجامعة الاسلامية، الى العودة الى الاسلام كطريق خلاص، والى ضرورة اتحاد المسلمين لمواجهة الاستعمار[4].

[1] عمار بوحوش، العمال الجزائريين في فرنسا، المرجع السابق، ص 161.

[2] ملكية قليل، هجرة الجزائريين في فرنسا، المرجع السابق، ص 161.

[3] أحميدة عمياوين وآخرون: آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)، المرجع السابق، ص 51.

[4] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 318.

المبحث الثاني : اتجاهات حركة المهاجرين

1. الهجرة نحو المشرق

حرك العامل الديني وأثر في كل حركات الهجرة الجزائرية الى المشرق العربي (سوريا وفلسطين ولبنان) لسبب هو أن مبادئ الدين الإسلامي ترفض مطلقا. إخضاع المسلمين كرها إلى أية قوة كانت أجنبية أو غيرها وبناء على ذلك، عندما تأكد الجزائريين من عدم هزم فرنسا التي احتلت وطنهم بالقوة واخفضتهم لإراثها وراحت تجردهم من أموالهم وأراضيهم وحتى من أبسط حقوقهم السياسية والمدنية استقر رأيهم على ترك هذه البلاد التي داهمها المستعمرون الفرنسيون ودينوا مقدساتها وانتهكوا حرماتها[1].

يعتبر المشرق العربي أهم وجهة قصدها المهاجرون لعدة أسباب أهمها ملائمة بيئة الدينية والثقافية واحتضانه لأهم الأماكن المقدسة الإسلامية في مكة والمدينة والقدس، ولأكبر منارات العلم كالجامع الأزهر بالقاهرة وجوامع أخرى في الشام والحجاز، واحتفاظ باستقلاله عن الاستعمار الأوروبي تحت راية الخلافة العثمانية وتساهل السلطات العثمانية غالبا مع المهاجرين وكانت أهم البلاد الاسلامية التي قصدها الجزائريين سوريا ومصر[2].

لا يوجد في الحقيقة تاريخ محدد لبداية الهجرة الجزائرية نحو بلاد المشرق العربي، إلا أن الواقع يذكر بأنها بدأت تظهر وبشكل جماعي منذ سقوط الزمالة عاصمة الأمير عبد القادر والمدن الاخرى التي كانت تحت سيطرته في يد المستعمر سنه 1843[3]، ما بين سنتي 1856-1860 تنشطت الدعاية الى الهجرة الى المشرق العربي وتسربت إلى مختلف الأوساط الجزائرية، خاصة منها تلك التي هاجرت منها أعداد قليلة أو كثيرة واستقرت في سوريا، لبنان او فلسطين وقد غدت هذه الأدعية ونصها الرسائل المتبادلة بين المهاجرين وأهلهم وذويهم وأصدقائهم هذه الدعاية اذ أن تلك الرسائل كانت تدعو الاهل والاصدقاء الى الالتحاق بالمهجر، ولما اكتشفت السلطات الاستعمارية خطورة تلك الرسائل قامت بمصادرتها ومراقبة كل من

[1] عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1918 – 1947، د ط، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 14.

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 320.

[3] أبو القاسم سعد الله، ابحاث واراء في تاريخ الجزائر، ط خ، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص 195.

الباعث والمبعوث إليه وشددت الرقابة على الهجرة، وبفضل تلك الرسائل تمكنت الإدارة الفرنسية من معرفة الأسباب الحقيقية التي وقفت وراء الهجرات المتوالية[1].

شهدت الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي تراجع في بداية القرن العشرين حيث لم تسجل السلطات الفرنسية أي نشاط للهجرة الجماعية الى غاية 1909 وذلك نتيجة للإجراءات التي اتخذتها السلطات الاستعمارية على الحدود الشرقية والغربية[2] .

غير أن في سنة 1909 فكانت تعتبر بداية جديدة للهجرة فقد جلبت طلبات جوازات السفر التي قدمها الأهالي انتباه الإدارة الاستعمارية في الجزائر خاصة وان أصحابها قد طلبوا كلهم أن يؤذن لهم بالسفر الى سوريا وانحسرت هذه الطلبات بصفة في عمالة الشرق الجزائري حيث سجلت مصالح الإدارة الفرنسية ما يقرب من 125 طلبا في سطيف، ومغادرة كثير من الأسر من مناطق باتنة، بجاية[3].

أخذت الهجرة شكلا جديدا بعد قرار التجنيد الاجباري، فعندما كانت من فرادى وعائلات تطورت بعد قرار التجنيد الى رحيل قبائل ومئات العائلات تاركة أملاكها وضياعها نحو البلاد المشرق[4]، لقد هاجرت أسر كثيرة من مليانة سنة 1899 وسطيف سنة 1910 وقسنطينة سنة 1911.

أما أشهر الهجرات فكانت من تلمسان سنة 1911 حيث غادر أكثر من 1200 عائلة هذه المنطقة نحو سوريا أي حوالي 20000 مهاجر وقد أثارت هذه الموجة جدلا كبيرا في الأوساط الفرنسية[5]، حيث سارعت السلطات الاستعمارية الى اتهام الدولة العثمانية وأنصار الجامعة الاسلامية بالتحريض على الهجرة وحاولت اغلاق لمنع استمرارها، الا أن السنة الموالية وبعد صدور قانون التجنيد الاجباري وشهدت هجرة الالاف الى المشرق، وهناك أعداد هامة أخرى

[1] عمار هلال، المرجع السابق، ص 27.

[2] نادية طرشون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي، أثناء الاحتلال، ط خ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 233.

[3] عمار هلال، المرجع السابق، ص 97.

[4] عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 47.

[5] أحميدة عميراوي وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري، المرجع السابق، ص 52.

انتقلت الى تونس والمغرب وليبيا دون أن تثير هجرتها انتباها وقد بلغ عدد مهاجرينا في سوريا 20000 مهاجر في العام 1911 "العالم الاسلامي" وقد لا يكون عددهم أقل من ذلك في الجارة تونس، أما في مصر وشبه الجزيرة العربية وفلسطين وتركيا، فقد قدرهم الدكتور أبو القاسم سعد الله استنادا الى المصادر الفرنسية وبناء على بعض الظروف القياسية بنحو 10 الى 15000 في مصر، و 5 الى 7500 في شبه جزيرة العرب و 2500 الى 3000 في فلسطين و 5 الى 6000 في تركيا[1].

أما الفترة ما بين 1919 – 1939 شهدت تجنيدا اجباريا بالألاف الجزائريين والزج بهم في جبهات القتال وللعلم فالجزائر خضعت خلال هذه المرحلة لتطبيق عدة قوانين استثنائية وتعاني من آثار سلبية

نتيجة الحربين في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي سنة 1928 أصدرت السلطات الاستعمارية قرارا آخر يقضي بفرنسة أراضي الأعراش وتمليكها للأوروبيين في سياق سياستها الاستيطانية، وقد تولد عن هذه الاجراءات هجرة جزائرية نحو البلاد الغربية، بسبب هذه الاوضاع التي أثرت على حياتهم فلم يجدوا أمامهم من يد سوى الهجرة شتى الطرق والوسائل وفقي سنة 1932 شهدت الجزائر موجة من الهجرة انطلقت من تلمسان أيضا المعسكر واتجهت صوب المغرب الاقصى ثم تبعهم أعضاء قبائل بن هاشم وبني عمر، وفي سنو 1937، بدأت بعض القبائل تتوجه نحو تونس وسوريا.

كانت الإجراءات التحفظية التي اتخذتها فرنسا إزاء حركة الهجرة الجزائرية في عهد حكومة الجبهة الشعبية ازدياد عدد المهاجرين إليها بحثا عن العمل، وقد بلغ الذين هاجروا في 1937 حوالي 16562 ألف مهاجر وهي الإجراءات والترتيبات التي ساعدت بلا شك على تدفق المهاجرين نحو البلدان العربية والاسلامية هربا من الحياة الاجتماعية الصعبة داخل البلاد الجزائرية[2].

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 321.

[2] سليمان بن رابح، المرجع السابق، ص 26.

2. الهجرة نحو فرنسا

يتفق معظم المؤرخين الذين كتبوا حول الهجرة الجزائرية إلى فرنسا انها تمت في مراحل الاولى من الاحتلال، لكن دون الاشارة الى تاريخها، لذلك يصعب على الباحث تحديد تاريخ محدد كبداية للهجرة الى فرنسا، لكن من المرجح أنها بدأت قبل 1871، وقد كان في طليعة هؤلاء المهاجرين الرعاة الذين رافقوا أنعام مستخدميهم الى مدينة مرسيليا ثم التجار المتجولون والخدم لدى الخواص من الفرنسيين[1].

أدت عمليات التهجير التي قامت بها ادارة الاحتلال الى تزايد العمال الجزائريين في فرنسا. وهذا ما جعل المعمرين الفرنسيين للاحتجاج لدى السلطات الفرنسية لأن هجرة الجزائري إلى فرنسا تعود بالأثر العظيم وذلك:

- ✓ لأن اليد العاملة الرحيمة الجزائرية تقل في البلاد.
- ✓ تعود العمال الجزائريين تقاضي الأجور المرتفعة في معامل فرنسا فلا يرضون عند عودتهم للجزائر بالأجور الضعيفة في معامل فرنسا فلا يرضون عند عودتهم للجزائر بالأجور الضعيفة.
- ✓ أن وجودهم بفرنسا يجعلهم يرسلون أموالا طائلة لأهلهم وأولادهم، وهذا ما يقلل من تهافت اليد العاملة الجزائرية على العمل عند المعمرين .[2]

وقد كانت الهجرة نحو فرنسا خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وكانت محدودة جدا حيث اقتصرت على فئة من مستخدمي المعمرين وبعض المغامرين والتجار.

وعندما بداة تظهر بوادر الحرب العالمية الاولى اصدرت فرنسا في 3بري 1912 قرار بأجبال الجزائريين على الخدمة العسكرية تصفيهم رعايا فرنسيين[3].

---

[1] عبد الحميد زورو، الدور السياسي للهجرة الى فرنسا بين الحزبين نجم شمال افريقيا وحزب الشعب، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر 2007، ص 12.

[2] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 136.

[3] عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 32.

نتيجة لنقص اليد العاملة قررت فرنسا الاستعانة بالعمال الجزائريين حيث اصدرت مرسوما بـ 18 جوان 1913 ثم جاء متما له مرسوم 15 جيليه 1914[1]، بموجب هذه القرارات الغى مرسوم 16 ماي 1874 المقيد بالهجرة ونتيجة لذلك اتخذت بعض الاجراءات لتسهيل هجره العمال الجزائريين الى فرنسا[2].

وفي سنه 1916 تم تأسيس مصلحه " عمال المستعمرات" تحت اشراف وزاره الحربية، وكانت مهمتها تسجيل الجزائريين ونقلهم الى فرنسا للزج بهم في حرب لا تعنيهم، وللعمل في مصانعها وحقولها لملا الفراغ الذي تركه التجنيد في الجهاز الاقتصادي الفرنسي[3].

سنة 1912 قدمت الإدارة الاستعمارية احصائيات بان عدد المهاجرين الجزائريين لم يتجاوز 4300 وقد استقر اغلبهم في المناطق الشمالية من فرنسا وبعد صدور قانون 1914 القاضي لتصريح الهجرة التلقائية ازداد عدد المهاجرين وبعد نهاية الحرب العالمية الاولى كان عددهم قد بلغ 270000 مهاجرا[4].

وبذلك ازدادت الهجرة الى فرنسا بأعداد ضخمه كما يبدو من الجدول الاتي[5]:

السنة	الذاهبون الى فرنسا	العائدون الى الجزائر	الباقي
1914	7444	6000	1444
1915	20092	4970	15122
1916	30755	9044	21711

[1] عمار بوحوش، العمال الجزائريين في فرنسا، المرجع السابق، ص 134.

[2] يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص290.

[3] عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة الى فرنسا بين الحربين، مرجع سابق، ص14.

[4] مرجع نفسه، ص 52.

[5] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية 1919– 1939، المصدر السابق، ص 253.

1917	34985	18849	1636
1918	23340	20489	2851

من خلال الجدول نلاحظ انه كان للحرب العالمية الاولى فضلا في فتح اسباب الهجرة امام الجزائريين حيث ان في سنه 1915 ارتفع عدد المهاجرين بشكل كبير بالإضافة الى تنظيم الهجرة سنه 1916 من قبل السلطة وذلك بتأسيس مصلحه " عمال المستعمرات" كما عملت فرنسا على الحاق الشباب بوحدات الجيش الفرنسي.

الهجرة بعد الحرب العالمية الاولى:

خسارة فرنسا فيما بين 1914 و 1918 حوالي 000 8000 1 شاب فرنسي، حيث نتج عن هذه الخسارة نقص كبير في اليد العاملة التي تعتبر اساسا لإعادة بناء البلاد ولذلك قررت الحكومة الفرنسية الاعتماد على سواعد العمال الجزائريين للمساهمة في معركة البناء والتشييد، في سنة 1924 بلغ عدد العمال الجزائريين الذين كانوا يعملون بالأراضي الفرنسية حوالي 000 100، زيادة عن العمال الآخرين من أقطار شمال افريقيا، ونتيجة لذلك احتج المعمرون بالجزائر على فقدان اليد العاملة الجزائرية التي كانت تشتغل بأرخص الاثمان، لذلك أصدر الوالي العام قرارا في عام 1924 يقضي بفرض رقابة مشددة على الهجرة الى فرنسا ومن أهم الاجراءات التي احتوى عليها ذلك القرار ما يلي:

- ✓ الحصول مقدما على عقد عمل.
- ✓ شهادة طبية.
- ✓ بطاقه تعريف عليها صورة...[1]

[1] عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، المرجع السابق، ص 135.

وكان لهذا الاجراء أثره الفعال، ذلك أن عدد المهاجرين إنخفضوا فجأة الى 24753 خلال سنة 1925، بينما كان عددهم في السنة قبلها 71028 وكان من نتيجة ذلك أن ظهرت على نطاق واسع أعمال التزوير في الاوراق المطلوبة حتى بلغت قيمة الشهادة الواحدة مائتي فرنك[1].

نتيجة لرفض الجزائريين لهذه الاجراءات، تقرر فرض قوانين صارمة عليهم وتجديد الرقابة على الذين يرغبون في التوجه الى فرنسا بمقتضى القانون الصادر يوم 04 أوت 1926، قررت الادارة الفرنسية بالجزائر عدم السماح لأي مواطن جزائري أن يهاجر الى فرنسا إلا إذا سلم الوثائق التالية:

- ✓ بطاقة تعريف تحمل صورة وعلامة عليها تشير الى أن الراغب في الالتحاق بفرنسا قد أدى خدمته العسكرية.
- ✓ شهادة من ادارة الشرطة تثبت أن الشخص لم يرتكب أي جناية.
- ✓ شهادة طبية تبين أن الشخص المقدم بطلبه ليس مريض وانه يحمل معه بطاقة تلقيح.
- ✓ وجود كمية من المال مع الشخص المتوجه الى فرنسا، والتي تكفيه لسد حاجياته اثناء بحثه عن عمل بالمكان المتوجه اليه.[2]

امام الاجراءات التي تحد من حرية الهجرة، عمت هزة استياء كل الدوائر الجزائرية، فقد كان الأمير أول من طالب بحرية هجرة الاهالي الى فرنسا، وتحرك لهم أيضا النواب المسلمون أمثال إبراهيمي الاخضر وزروق محي الدين، وعامر طاهر، وعبروا عن غضبهم أمام مجلس الولاية، والحوا على الغاء الاجراءات المقيدة للهجرة، وفي سنة 1926 تقدم ابن شامي ودهان والسعد وهم نواب مسلمون الى مجلس الدولة في فرنسا بطلب الغاء جميع الاجراءات، كما طالب بإلغائها المهاجرون بفرنسا[3].

---

[1] عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجره الى فرنسا بين الحربين، المرجع السابق، ص 18.

[2] عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، المرجع السابق، ص 136.

[3] بشير ملاح، المرجع السابق، ص 432

تزايدت الهجرة بشكل أوسع حتى عام 1928، حيث أصدرت الحكومة الفرنسية وبضغط من المعمرين الأوروبيين مرسوم 4 أفريل 1928، الذي ينص على دفع مبلغ مالي كتأمين مقداره 125 فرنكا بالإضافة الى الشروط سابقة الذكر[1].

رغم كثرة هذه الاجراءات تواصلت الهجرة نحو فرنسا الى أن تضاءلت خلال سنة 1929 بسبب تدهور الوضعية الاقتصادية بفرنسا بتصريح عدد كبير من العمال والاستغناء عن خدماتهم وإضطر العديد من العمال للعودة الى بلادهم وخلال الثلاثينيات بقيت نسبة الذهاب والإياب متأرجحة فتارة يزداد عدد المهاجرين واخرى عدد العائدين وهكذا انخفضت نسبة المهاجرين بسبب قلة فرص العمل خلال سنتين 1934 و 1935[2].

في سنة 1936 تغيرت الوضعية السياسية والاجتماعية بفرنسا وذلك عندما جاءت حكومة الجبهة الشعبية الى الحكم واظهرت رغبتها في تحسين وضعية المهاجرين الجزائريين، حيث اخذت قرارا يوم 17 جويلية 1936 الذي ينص على الغاء مرسوم 4 اوت 1926 الذي كان يفرض قيود على التحاق العمال الجزائريين بفرنسا وبفضل السياسة الجديدة التي اتبعتها حكومة الجبهة الشعبية اتجاه المهاجرين، ازداد عدد العمال الذين يتوجهون الى فرنسا بحثا عن العمل حيث وصل عددهم عام 1937 حوالي 562 46 مهاجرا[3].

الهجرة بين الحربين:

الجدول الاتي يوضح حركه المهاجرين بين الحرب بين العالميتين (1919– 1939)[4]:

[1] يحيى بوعزيز، سياسه التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 الى 1954، المرجع السابق، ص 292.

[2] عبد الحميد زوز، الدور السياسي للهجره الى فرنسا بين الحربين، المرجع السابق، ص 20.

[3] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919– 1939، المصدر السابق، ص 225.

[4] عبد الحميد زوز، الدور السياسي للهجره الى فرنسا بين الحربين، المرجع السابق، ص 22–23.

السنة	المهاجرون	العائدون	عدد المهاجرين الفعلي
1919	5568	17497	11929
1920	21684	17380	3404
1921	17259	17538	279
1922	44466	26289	18187
1923	58586	36990	21596
1924	71021	57467	13561
1925	24753	36328	11575
1926	48677	35102	13575
1927	21726	36073	14601
1928	39726	25008	14718
1929	42948	42227	721
1930	40630	43877	3247
1931	20847	32950	12103
1932	14950	14485	465

1933	16684	15354	3314
1934	12013	15354	3314
1935	13915	12195	1720
1936	27200	11222	15978
1937	46562	25622	20940
1938	34019	36063	2044
1939	34419	32624	1795

نلاحظ من خلال الجدول، أن الهجرة الجزائرية في تزايد مستمر، حيث أنه في عام 1921 كانت تقدر بـ 17259، وعام 1924 بـ 711028، وبما أن فرنسا خرجت من الحرب وهي تعاني من خسائر باهظة في العتاد والأرواح، ونتج عن كل هذه الخسائر نقص كبير في اليد العاملة، ولإعادة بناء البلاد قررت الحكومة الفرنسية جلب السواعد الجزائرية، ثم بدأت في التناقص في فترة ما بين 1931- 1935 بسبب الازمة الاقتصادية التي مرت بها فرنسا في سنة 1929 مما أدى الى تسريح عدد كبير من العمال واضطر العديد منهم الى العودة الى بلادهم، وفي سنة 1936 تغيرت الوضعية الاجتماعية بفرنسا وبفضل السياسة الجديدة التي اتبعتها الحكومة تجاه المهاجرين إزداد عدد العمال حيث وصل عددهم سنة 1937 الى 56246 مهاجرا.

المبحث الثالث: تأثير المهاجرين على الحركة الوطنية:

قامت الحركة الوطنية الجزائرية على أيدي العمال المغتربين وأخذت الصبغة العمالية، وأصبحت تمثل الطبقة الشعبية المهاجرة وتأثرت بالجو الذي كان يسود أوروبا من أفكار تحررية وأيديولوجية ثورية، كما تأثرت بالثورة البلشفية ومبادئ ويلسون التحريرية، كما كان للنهضة التي قامت بها في المشرق دور كبير في ظهور الحركة الوطنية حيث بعث جمال الدين الافغاني بمجلته " العروة الوثقى" التي كانت تصدر في باريس، ثم مصطفى كامل الزعيم الشاب مؤسس الحزب الوطني وما قام به من دعاية في الأوساط الفرنسية ثم الجمعيات السرية والمؤتمرات العربية وأخيرا نهضة تركيا الحديثة[1].

سنة 1908، ظهرت حركة الشبان الجزائريين أو ما يطلق عليها إسم النخبة، وهي حركة طلابية سياسية برزت كرد فعل على ظهور بوادر التجنيد الاجباري للشباب الجزائري، وكان من مطالبها الغاء قانون الأهالي، والمساواة في الضرائب ونشر التعليم، كما طالبت بالتمثيل العادل للجزائريين في الجمعيات وفي البرلمان الفرنسي[2] .

سنة 1913 تمكن قادة حركة الشباب الجزائري من التفاهم مع شخصية الأمير خالد، حفيد الامير عبد القادر الذي كان بدوره يلقي محاضرات في باريس ويطالب بإدخال اصلاحات سياسية على نظام الحكم في الجزائر، عندما تسلم منصب مسؤول الإعلام فيها وقام بدور ايجابي، حيث تقرر يوم 02 أفري 1914 تشكيل الاتحاد الفرنسي الانديجيني، الذي كان القصد منه إقامة تعاون بين العرب وفرنسا، وسار الامير خالد على نفس المنهج الذي كانت تتبعه حركة " الشبان الجزائري"[3].

---

[1] محمد قنانش، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919- 1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 32.

[2] جيلالي مساري واخرون، هجره الجزائريين نحو اوروبا، طبعه خاصه، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثوره اول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 40.

[3] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص 26.

إن الفترة التي سبقت الحرب العالمية الاولى، لم تبرز لنا أن هناك وجود تنظيمات سياسية، وقد تبلور النضال آنذاك في مجموعة من الشبان عن طريق بعض الجرائد والصحف التي سمحت الإدارة الاستعمارية بإصدارها مثل صحيفة المصباح، وصحيفة الحق[1].

أثناء الحرب العالمية الأولى، فتحت أبواب الهجرة بتجنيد الجزائريين بالقوة ليحاربوا بجانب فرنسا، وتهجير اليد العاملة لتخلف المجندين الفرنسيين، وتزويد الانتاج الحربي، وهكذا اختلط العمال والجنود بأوساط جديدة، وتنفسوا هواءً جديدا، فإختار بعضهم بعد انتهاء الحرب الإقامة بفرنسا وبدأوا يتبعون أحوال العالم[2]، ذلك أن الإقامة في فرنسا قد أتاحت لهم فرصة الإحتكاك بالمجتمع الفرنسي ومحاكاته في الملبس وفي المأكل والمشرب ومكنتهم من التعرف على عقلية الطبقة العاملة من فرنسيين وأوروبيين والاطلاع على الاتجاهات السياسية هناك[3].

مع صدور قانون فيفري 1919 الذي يقضي بمنح بعض الحقوق السياسية لبعض الجزائريين، وعرف هذا القانون بإصلاحات 1919 الذي هي النص على: الغاء الضرائب المعروفة بإسم الضرائب العربية[4].

رفع عدد الناخبين الاهالي وليصير الشخص ناخبا يجب أن يكون عمره 25 سنة وأن يكون مقيما لمدة سنتين في البلدية. أما مرسوم 6 فيفري 1919 فقد نص على:

- ✓ رفع عدد المستشارين العاملين المسلمين من 18 الى 29.
- ✓ استثنى الناخبون المسلمون الجزائريون من قانون الاهالي.
- ✓ السماح للجزائريين بالارتقاء الى بعض الوظائف العمومية[5].

فقد عجزت الحكومة الفرنسية عن الوفاء بالوعود الهزيلة التي قدمتها للنخبة المتطورة من الجزائريين وعندما تتحول الوعود الى قوانين فإنه لا يمكن لحركة مثل حركة الشبان الجزائري

[1] جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ص 194.

[2] محمد قنانش، المصدر السابق، ص 27.

[3] عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة الى فرنسا بين الحربين، المرجع السابق، ص 16.

[4] جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 199.

[5] محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830- 1954، المصدر السابق، ص 278.

(تيار الامير خالد) أن تزدهر، والتي كانت تسعى لتحقيق بعض المطالب الإصلاحية المحدودة لدى إدارة الإحتلال[1].

أثارت المسألة الواردة في قانون 6 فيفري 1919 والمتعلقة بإرتباط الجنسية الفرنسية، بالتخلي عن الهوية العربية الإسلامية حيث إنقسم أعضاء حركة " الشبان الجزائري" حول هذا الموضوع، فالدكتور بن شامي والمحامي بوضربة والاستاذ صوالح (وهم يحملون الجنسية الفرنسية)، تبنوا الموقف الإندماجي وهو أن تعطى الجنسية الفرنسية للجزائريين بعد التخلي عن الهوية العربية الإسلامية، وذلك على أمل أن يكونوا متساويين مع الاوروبيين ويصير عدد المسلمين المتجنسين كبيرا وبالتالي تكون لهم الأغلبية في المجلس المالي الجزائري في حين نجد الامير خالد والحاج موسى والمهندس قايد حمود يطالبون بحق الحصول على الجنسية الفرنسية لكن بدون التخلي عن الهوية العربية الإسلامية[2].

في عام 1924، تقدم الأمير خالد مغتمنا فرصة وجود حكم يساري بالمطالب الأتية وهو في منفاه بالإسكندرية:

- ✓ تمثيل الجزائريين في المجلس الوطني الفرنسي بنسبه متعادلة مع الاوروبيين الجزائريين.
- ✓ الالغاء الكامل والنهائي للقوانين والاجراءات الاستثنائية والمحاكم الزجرية.
- ✓ المساواة في الحقوق والواجبات بين الجزائريين والفرنسيين فيما يخص الخدمة العسكرية.
- ✓ حريه الصحافة والاجتماع.
- ✓ تطبيق كامل لقانون التعليم الاجباري على الجزائريين مع حريه نشر التعليم.
- ✓ ارتقاء الجزائريين الى كل الدرجات المدنية والعسكرية دون تمييز.
- ✓ تطبيق فصل الدين عن الدولة على الدين الاسلامي.

[1] احمد محساس، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الاولى الى الثورة المسلحة تر: الحاج مسعود، محمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر،2003، ص 49.

[2] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص 221.

- ✓ العفو العام والشامل على المعتقلين السياسيين[1].

غير أن الأمير خالد فشل في تحقيق هذه الأهداف، وفي تحسين أوضاع الجزائريين، والتخفيف من آلامهم، غير أن هذه التجربة تركت بصمتها في النضال الوطني السياسي[2].

إن مشاركة المهاجرين في الاحزاب السياسية والنقابات أدى الى ظهور وتبلور حزب نجم شمال افريقيا كحزباء سياسيا وطنيا مرموقا، وذلك نظرا للمواقف الثورية والمعارك السياسية العنيفة التي خاضها أعضاء هذا الحزب منذ الوجود الفرنسي بالجزائر ويرجع الفضل في تأسيسه الى الحاج علي عبد القادر في الفترة الممتدة من 1924 الى 1925 بعد أن قررت لجنة المستعمرات التابعة للحزب الشيوعي الفرنسي السماح للمناضلين من شمال افريقيا بتأسيس حزب خاص بهم[3]، تدافع عن مصالح بلدان شمال افريقيا الثلاثة السياسية والاجتماعية والاقتصادية[4].

تأسس حزب " نجم شمال افريقيا " بصفة رسمية يوم 15 جوان 1926 بباريس، ومن الناحية النظرية كان رئيس الحزب هو الشاذلي خير الدين (من تونس) لكن من الناحية العملية، كان الحاج علي عبد القادر هو الرئيس الحقيقي للحزب، ومصالي الحاج الأمين العام وشبيلة عبد القادر أمين للمال، وبما أن الحاج علي عبد القادر كان منشغل بتجارته فقد قرر التخلي عن قيادة الحزب الى مصالي الحاج وكانت المطالب الأساسية بالنسبة للمغتربين تتلخص في الحصول على المساواة واستقلال شمال إفريقيا[5].

تضايقت الحكومة الفرنسية من نشاطه الزائد وتبنيه المواقف والأفكار الوطنية والثورية فأمرت بحله في نوفمبر 1929، ولكن القرار لم ينقص من عزيمة الاعضاء والمؤسسين للحزب، فقد استعاد النجم نشاطه العالمي سنة 1933 تحت اسم " نجم شمال افريقيا المجيد" بقيادة مصالي

---

[1] عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 82.

[2] يحيى بوعزيز، سياسه التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 الى 1954، المرجع السابق، ص 250.

[3] عمار بحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص 288.

[4] يوسف الناصرية، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919-1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص 71.

[5] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص 288.

الحاج ويساعده بلقاسم، وأماس عمار المتحمس والرافض لأي حل وسط، وقد اعتقل الثلاثة بتهمه إعادة تكوين منظمة منحلة بصورة غير شرعية[1].

في الوقت الذي استلمت الجبهة الشعبية اليسارية الحكم في فرنسا سنة 1936 تحسنت العلاقة بين الحكومة والنجم لمدة بسيطة، فقد رجع مصالي الحاج الى باريس وبدأ نشاطه ثانية في المهجر ثم دخل الى الجزائر في 2 اوت 1936. ونقل معه مبادئ حزبه نجم شمال افريقيا إليها لأول مرة، وإغتنم فرصة حضوره اجتماع المؤتمر الإسلامي في الملعب البلدي، فخطب في تلك الجماهير منتقدا مشروع بلوم فيوليت، بعد أن داع صيت النجم في مختلف ربوع الوطن أسرعت الإدارة الفرنسية الى حله نهائيا 26 يناير 1937 [2].

في 27 أوت 1937 القي القبض على مصالي بتهمه التحريض على القيام بالإضرابات والمساس بسياده الدولة[3].

أطلق سراح مصالي الحاج في بداية 1939، فإسترجع الحزب عافيته وازداد نشاطه واصدر جريدة اسبوعية " البرلمان الجزائري"، وفي الفاتح من ماي المصادق لعيد العمال، اغتنم الفرصة ونظم مظاهرة كبيرة بعاصمة الجزائر، وحمل فيها المتظاهرون العلم الوطني وعددا من اللافتات تحمل شعارات مختلفة وعلى أثر ذلك أصدرت السلطات الاستعمارية قرار يقضي بحل الحزب يوم 29 سبتمبر 1939، وقامت بأغلاق صحيفة " البرلمان الجزائري" وإعتقال مصالي وزعماء الحزب[4].

كان للنهضة التي ظهرت في المشرق العربي على أيدي مجموعة من المصلحين أثر كبير على المهاجرين الجزائريين في بلاد المشرق العربي، وبعد عودتهم الى الجزائر جاءوا محملين بأفكار اصلاحية حيث أسسوا مدارس حرة ونشطوا محاضرات في النوادي، ومن بين هؤلاء:

---

[1] شارل اندري جوليان، افريقيا الشمالية تسير القوميات الاسلامية والسيادة الفرنسية تر: مجموعه من المترجمين، مر: فريد السوداني، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976، ص 139، 140.

[2] بشير ملاح، المرجع السابق، ص 144.

[3] تشارل اندري جوليان، المصدر السابق، ص 144.

[4] يحيى بعزيز، سياسه التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 الى 1954، المرجع السابق، ص 116.

البشير الابراهيمي والطيب العقبي ومبارك الميلي، توفيق مدني وغيرهم، حيث كانت فترة 1925- 1930، فترة حاسمة للنهضة الجزائرية التي طبعت بالمظهر الديني والثقافي[1].

[1] محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830- 1954، المصدر السابق، ص 290.

خاتمة

إن الهدف من هذه الدراسة هو توضيح و تسليط الضوء على جزء هام من تاريخ الجزائر الممتد من سنة 1919 إلى سنة 1939 في مختلف النواحي وعليه خلصنا الى النتائج التالية:

- أن التركيبة السكانية في الجزائر كانت تتشكل من السكان الاصليين الذين ينقسمون بدورهم الى بربر (امازيغ) وعرب وعنصر يهود الذين يعتبرون من أقدم العناصر السكانية في الجزائر أما العنصر الثالث فهم المستوطنين الأوروبيين الذين جاءوا مباشرة بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر وبتشجيع من الإدارة الفرنسية للاستعانة بهم في قهر السكان الجزائريين، قدموا الى الجزائر بفعل الهجرات المتوالية من فرنسا ومختلف انحاء اوروبا في اطار التشجيع سياسة الاستيطان.
- فقدت الجزائر اعدادا كبيرة من السكان بسبب سياسة القمع والتعذيب التي مارستها السلطات الاستعمارية، ومع بداية القرن العشرين لاحظنا الارتفاع المحسوس للسكان الجزائريين وخاصة في المدن، وذلك بسبب تحسن الأوضاع المعيشية والصحية نوعا ما الشيء الذي أدى إلى النقص في الوفيات وفي فترة ما بين الحربين تزايد عدد السكان الجزائريين بوتيرة منتظمة وبقي مستمرا إلى غاية بداية الحرب العالمية الثانية 1939، إلا أنه تأثر في بعض الفترات هذه المرحلة بالأزمة الاقتصادية العالمية 1929.
- أما السكان الأوروبيين وبفعل سياسة تشجيع الاستيطان فقد تزايد عددهم، وذلك بسبب استيطان الالاف من المهاجرين الفرنسيين والاوروبيين، وفي فترة ما بين الحربين العالميتين وبعد تخلي السلطات الفرنسية من دعم الاستيطان الرسمي، فقد تناقص عدد السكان الأوروبيين بسبب نقص الهجرة نحو الجزائر، أما السكان اليهود، فقد بقي عددهم ثابتا منذ الاحتلال.
- ومن جراء السياسة الفرنسية التي مكنت المستوطنين من الاستيلاء على الحكم في الجزائر، فقد استطاعت فرنسا من بسط نفوذها على الجزائريين لذلك فإن العلاقة بين المستوطنين والجزائريين سيطر عليها حكم الغالب على المغلوب، أما العلاقة بين

الجزائريين واليهود فقد طبعت ببعض المناوشات بين الطرفين كان للإدارة الفرنسية يد في اطارها وخاصه في منطقه الشرق الجزائري.

- إن السياسة الاستعمارية التي طبقتها فرنسا في الجزائر أدت إلى تدني المستوى المعيشي وتدهور الوضع الصحي للجزائريين فقد انتشرت ظاهرة استيطانية في أوساط الشعب الجزائري حتى حملتهم على ترك قراهم والنزوح نحو المدن بحثا عن لقمة العيش وبشتى الطرق والوسائل مما أدى إلى انتشار الكثير من الآفات الاجتماعية.
- أدى تدني المستوى المعيشي إلى انتشار العديد من الأمراض الفتاكة والأوبئة، لم تكن معروفة من قبل، فانتشر مرض السل والكوليرا، داء الزهري والحمى... الخ، وقد تأثرت الجزائر كغيرها من دول العالم بالأزمة الاقتصادية العالمية 1929 وهذا نظرا لارتباط اقتصادها بالاقتصاد الفرنسي.
- كما انعكست تلك السياسة على التعليم الأهلي في الجزائر، وعملت على طمس الهوية العربية الإسلامية للجزائريين، فقامت بإغلاق المدارس القرآنية والمساجد والزوايا، كما أنها استولت على مصادر تمويل تلك المدارس والأوقاف والأراضي وأموال الزكاة ولم تكن المرأة بأحسن حال من الرجل، فقد تعرضت أيضا للتجهيل باعتبارها أساس بناء المجتمع.
- ساعة الجزائريون إلى الهجرة نحو الخارج في ظل سياسة القهر والاضطهاد التي مارسها المعمرون الفرنسيون في الجزائر فاستقر العديد منهم في بلاد المشرق العربي، وازدادت الهجرة بعد القضاء على ثورة المقراني 1871، وبعد سن قانون التجنيد الإجباري سنة 1912، وبفعل حاجه فرنسا الى اليد العاملة الأجنبية لتعويض المجندين الفرنسيين، فقد تحولت الهجرة خلال الحرب العالمية الاولى الى فرنسا وتطورت بعدها.
- إن من نتائج الهجرة نحو فرنسا أن تزايد الوعي القومي عند الجزائريين بعد الحرب العالمية الأولى وذلك نتيجة تحررهم وبعدهم عن القمع السياسي والفكري داخل الجزائر.

الملاحق

الملحق رقم (01): البنية العقارية في الجزائر سنة 1930م[1].

البنية العقارية في الجزائر سنة 1930.

الفئة	ملكية الجزائريين			
	المزارع	%	المساحة	%
10 هك	445483	69.85	1378400	18.76
50-10	167170	26.21	3185800	43.35
100-50	16580	02.60	10196100	14.91
100+	8499	01.34	1688800	22.98
المجموع	637732	100	7349100	100

الفئة	ملكيةالمعمرين			
	المزارع	%	المساحة	%
10 هك	7432	33.73	22600	0.84
50-10	5585	25.34	135300	04.96
100-50	2635	11.96	186900	06.85
100+	6385	28.97	2381900	87.35
المجموع	22037	100	2726700	100

[1] أحميد عميراوي وآخرون، المرجع السابق، ص 55.

الملحق رقم (02): النمو السكاني للمستوطنين وحجم الأراضي المصادرة في الفترة 1841/1920م.[1]

الفترة	المساحة	نمو عدد المستوطنين
1841-1850	115000 هكتار	65437
1851-1860	250000 هكتار	103322
1861-1870	116000 هكتار	129898
1871-1880	401099 هكتار	195418
1891-1900	120097 هكتار	267672
1901-1920	270481	733296

[1] أحميد عميراوي وآخرون، المرجع السابق، ص 85.

الملحق رقم (03): جدول يبين كم المدخول السنوي للسكان الجزائريين[1].

السنوات	عدد السكان		المدخول فرنك/سنة	الرأسمال العقاري
	الأوروبيين	الأهالي		
1870	428	2917	321920	350000
1880	283	3041	393617	
1890	327	3696	259236	
1900	368	3674	461275	
1910	385	4732	774308	
1920	342	3693	2328000	
1922	100	3949	1330000	
1923	105	3571	1277000	
1929	120	3700	13369000	50000000

[1] أحميدة عميراوي وآخرون، المرجع السابق، ص 59.

قائمة المصادر والمراجع

أ-القرآن الكريم:

ب-المصادر:

- الأشرف مصطفى، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م.
- ان العقون إبراهيم، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الأولى من 1920ك الى 1936م، ج 1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.
- توفيق المدني أحمد، كتاب الجزائر، دط، المطبعة العربية، دس.
- توفيق المدني أحمد، هذه هي الجزائر دط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 2001م.
- جوان غيسي الجزائر الثائرة تر: خيري جماد، ط1، منشورات الطليعة، بيروت، لبنان، 1961م.
- جوليان شارل أبدري، افريقيا الشمالية، تسيير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر: مجموعة من المترجمين مر: فريدة السوداني، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976م.
- خوجة حمدان بن عثمان المرآة، تر: محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، الجزائر، 2005.
- قداش محفوظ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939م، ج1، تر: محمد بن البار، ط خ دار الأمة، الجزائر، 2011م.
- قداش محفوظ، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830-1954م، تر: محمد المعراجي ط خ، منشورات ANEP، وزارة المجاهدين د س.
- قناست محمد: الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919م - 1939م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م.

ب- المراجع:

- أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871م الى اندلاع حرب التحرير 1954م، ج2، تر: عياش سليمان، ط 1، الجزائر، دار الأمة، 2008.
- أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصر، 1871-1954م، تر: عيسى عصفور، ط 1، منشورات عويدات، بيروت، 1982م.
- بركات آنسة، نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م.
- بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر 1930 الى 1989م، دار المعرفة الجزائرية، 2006.
- بن أشهر عبد اللطيف، تكون التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830م-1962م، تر: مجموعة من الأستاذة، مر: عبد السلام شحاذة تد، محمد يحي الغربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979م.
- بن داهة عدة، الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي 1830م-1962م، ج2، ط خ، د.ط، 2008م.
- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م.
- بوحوش عمار، العمال الجزائريون في فرنسا دراسة تحليلية، ط خ، د ط، دن، 2008م.
- بورنان سعيد، نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا 1936-1956، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د.ن.
- بوعزيز يحي، المرأة الجزائرية وحركة الإصلاح النسوية العربية، دار الهدى، الجزائر، 2000م.

- بوعزيز يحي، سياسة الستلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 الى 1954م، ويليه السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب (1830 الى 1954م)، ط خ، عالم المعرفة، للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.
- جمال قنان قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دراسات في المقاولة والاستعمار، مج 4، طخ، منشورات وزارة المجاهدين، 2009م.
- حلوش عبد القادر، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.
- خياطي مصطفى، الطب والأطباء خلال الفترة الاستعمارية، منشورات ANEP، طبعة المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والاشهار، وحدة الطباعة، الرويبة، 2014.
- دار المغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998.
- الزبيري محمد العربي تاريخ الجزائر المعاصر(1954-1962م)، ج 1، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 1999م.
- زوزو عبد الحميد، الأوراس ابان فترة الاستعمار الفرنسي، التطورات السياسية الاقتصادية والاجتماعية 1937-1939، ج 1، دار للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.
- زوزو عبد الحميد، الدور السياسي للهجرة نحو فرنسا 1914-1939م، نجم شمال افريقيا وحزب الشعب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م.
- زوزو عبد الحميد، محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2011م.
- سعد الله أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954)، ج3، ط1، دار العرب الإسلامي، بيروت، 1998.
- سعد الله أبو القاسم، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ط خ، دار البصائر، الجزائر، 2007.

- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1900م- 1930م، ج2، ط4،دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992.
- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م.
- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، دار البصائر، الجزائر، 2007.
- طرشون نادية وآخرون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، ط خ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية الجزائرية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007م.
- عدة الهواري الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830م-1962م، تر: جوزيف عبد الله، ط1، دار الحداثة للنشر والتوزيع، بيروت، 1983م.
- عميراوي أحميدة وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)، ط خ، المركز الوطني، للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007 م.
- عميراوي أحميدة وآخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844م-1916م، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009م.
- غربي الغالب، فرنسا، الثورة التحريرية (1954-1958)، غرناطة للنشر، الجزائر، 2009.
- قنان جمال، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار 1830م – 1914م، ط خ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007م.
- كمال كاتب، أوروبيون أهالي ويهود بالجزائر 1830م-1962م، تر: رمضان زيدي ط خ، دار المعرفة، الجزائر، 2011 م.
- محساس أحمد الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى الى الثورة المسلحة تر: الحاج مسعود، محمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003 م.

- مساعدي سكينة روايات الاستعمار والمرأة المستعمرة في الجزائر تر: نادية الأزرق بن حدة، الجزائر، 2012م.
- معوشي أمال، يهود الجزائر والاحتلال الفرنسي (1830-....)، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013م.
- مناصرية يوسف، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919م-1939م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، دس.
- مناصرية يوسف، النشاط الصهيوني في الجزائر 1897-1962م، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.
- هلال عمار الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1918م-1947م، دار هومة، الجزائر، 2007م.
- وعلي محمد الطاهر، التعليم التبشري في الجزائر 1830م-1904م، منشورات دحليب، الجزائر، 2009م.

ج- المجلات والجرائد:

- تومي حسن، حجم سكان الجزائر أثناء حقبة الاحتلال الفرنسي قراءة كمية موضوعية في المعطيات المتوفرة، المجلد 21، العدد 2، السنة 2021.
- رابحة محمد خيضر جبوري الدور الاقتصادي ليهود الجزائر المدة 1776-1830م، مجلد 19، العدد 2، 2 جوان 2022.
- الزاهري محمد السعيد، الإصلاحية بين نارين، جريدة البصائر، السنة الأولى، العدد 16، الجمعة ذي القعدة 1354هـ الموافق ليوم 7 فيفري 1936.
- مجاهد يمينة انعكاسات الأحوال الاقتصادية من خلال التشريعات والمراسيم علة النمو الديمغرافي للسكان الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين (1830-1954)، المجلد الخامس، العدد 3، ديسمبر 2019.
- مياد رشيد، التطور الديمغرافي للسكان الجزائريين بين السنوات 1900-1954م، مجلة الحكمة للدارسات التاريخية، المجلد 2، العدد 4، جوان 2014.

د- الرسائل الجامعية:

- بن رابح سليمان، العلاقات الجزائرية العربية بين الحربين 1919-1939م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف: صالح فركوس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 207-2008م.
- بن علي زهير، قضايا المرأة ضمن اهتمامات الحركة الإصلاحية، الجزائرية 1925م-1954م، شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف: سليمان قريري، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014م-2015م.
- ثابتي حياة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الوسط الوهراني 1929م-1954م أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف: مبخوت بودوارية، قسم التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف: مبخوت بودوارية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010م-2011م.
- الحسن عزة تعليم الأهالي في الجزائر 1850-1962م، مذكرة مقدمة لنيل دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة العقيد أحمد دراية، أدرار، 2018-2019 م.

- زبيدي مباركة، الأوضاع الاجتماعية في الجزائر ما بين 1919-1954م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، قسم العلوم والإنسانية، جامعة الوادي، 2013-2014م.
- غزالي محمد الهجرة السرية في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة، صحيفة الشروق، نموذج مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاجتماعية، محمد خيضر، بسكرة، 2010-2011.
- قريشي محمد، الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى 1945-1954م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف بن سلطان عمار، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001م-2002م.
- قليل مليكة، هجرة الجزائريين من الأوراس الى فرنسا (1900-1939م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الأوراس الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008م الى 2009م.

العناوين	الصحفة
الاهداء	
الشكر والعرفان	
قائمة المختصرات	
مقدمة	1
الفصل الأول: الوضعية الديمغرافية وتأثيرها بالحرب	
المبحث الأول: السكان الجزائريون	7
صعوبة تحديد الوضعية الديمغرافية	7
نسبة نمو الديمغرافي	10
المبحث الثاني: المستوطنون الوافدون	12
مرحلة إغراء مواطني فرنسا بالاستقرار في الجزائر	12
مناطق استقرار المعمرون بكثرة وتعدادهم	14
المبحث الثاني: يهود الجزائر	18
الجذور التاريخية لوجود ايهود في الجزائر	18
أهم مظاهر تطور يهود الجزائر	20
المبحث الرابع: العلاقات بين الجالية السكانية	22
العلاقات بين المستوطنين والجزائريين	22
العلاقات مع اليهود	26
الفصل الثاني: مظاهر تدهور الحياة الاجتماعية	
المبحث الأول: الأوضاع المعيشية والصحية	31
الامراض والاوبئة	32
وضعية الهياكل الصحية	36
المبحث الثاني: مصادرة الأراضي ومشكلة البطالة	38
قوانين نزع أراضي الجزائريين	38
البطالة	42

المبحث الثالث: الأوضاع التعليمية	44
الاستراتيجية التعليمية في الجزائر	44
المبحث الرابع: الوضعية الاجتماعية للمرأة الجزائرية	49
الوضعية الثقافية والدينية للمرأة الجزائرية المستعمرة	50
الفصل الثالث: المحاولات الجزائرية في تحسين وضعهم الاجتماعي	
المبحث الأول: أسباب الهجرة الجزائرية	57
تعريف الهجرة	57
أسباب الهجرة الجزائرية	57
المبحث الثاني: اتجاهات حركة المهاجرين	62
نحو المشرق	62
نحو فرنسا	65
المبحث الثالث: تأثير المهاجرين على الحركة الوطنية	72
خاتمة	79
الملاحق	
قائمة المصادر والمراجع	
فهرس الموضوعات	

ملخص

منذ السنوات الأولى لإحتلال سارعت الإدارة الفرنسية على مصادرة الأراضي الخصبة وأملاك الجزائريين ومع مطلع القرن العشرين استمرت في تطبيق سياستها الاستعمارية المبنية على الإرهاب واستمرت في تطبيق سياستها الاستعمارية المبنية على الإرهاب والتشديد والاضطهاد لأجل إخضاع العب الجزائري والحاق بفرنسا وجعلها مقاطعة تابعة لها هذه الخطوة التي ستجعل الفرد وجعلها مقاطعة تابعة لها هذه الخطوة التي ستجعل الفرد الجزائري يعيش في دوامة من المشاكل الاجتماعية كالفقر والجهل ومحاولة طمس الهوية العربية الإسلامية وقد أدى ذلك الى حدوث تغير في البنية الاجتماعية وكانت لها تأثير على العلاقات بين الجزائريين وبقية التركيبات السكانية الأخرى المشكلة للمجتمع الجزائري حيث رفض الجزائريين عن الحرية في أماكن أخرى أكثر أمنا لذلك هاجروا نحو المشرق العربي

الكلمات المفتاحية: الاضطهاد، الإرهاب، الفقر، البنية الاجتماعية، التركيبات السكانية، المشرق العربي.

ABSTRACT

Since the first years of the occupation, the French administration hastened to confiscate the fertile lands and property of the Algerians, and with the beginning of the twentieth century it continued to implement its colonial policy based on intimidation, strictness and persecution in order to subjugate the Algerian people and annex them to France, this step that made the Algerian individual live in a spiral of social problems Including poverty and ignorance, and this is due to the colonizer's attempt to obliterate the Arab-Islamic identity, and this led to a change in society. Relations between Algerians and the rest of the other demographics that formed the Algerian society were affected, so that the people rejected the applied policy and sought to search for freedom in other safer places, so they migrated towards the arab east.

Keywords: Persecution, terrorism, poverty, social structure, demographics, the Arab East.